م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/571

قضايا الاقتصادات العربية – مصر، الجزائر، السعودية، الكويت، الغاز

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 571/2026

Issues in Arab economies – Egypt, Algeria, Saudi Arabia, Kuwait, Gas

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 13 نيسان، 13 April 2026

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/571
قضايا الاقتصادات العربية – مصر، الجزائر، السعودية، الكويت، الغاز
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 13 نيسان، 13 April 2026

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 571/2026,
Issues in Arab economies – Egypt, Algeria, Saudi Arabia, Kuwait, Gas
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/571

قضايا الاقتصادات العربية – مصر، الجزائر، السعودية، الكويت، الغاز

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 571/2026

Issues in Arab economies – Egypt, Algeria, Saudi Arabia, Kuwait, Gas

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 13 نيسان، 13 April 2026

Table of Contents

1 - النيابة المصرية تكشف جديد رجل أعمال فر بـ 2 مليار جنيه 8

كشفت النيابة المصرية تفاصيل حول رجل الأعمال الهارب بملياري جنيه من أموال المصريين والذي تم القبض عليه مؤخرا بواسطة الإنتربول. فيما يواجه الهلالي أحكاماً قضائية مشددة تصل في مجموعها إلى السجن 35 عاماً، بتهم النصب والاحتيال وجمع أموال من المواطنين دون وجه حق.

2 - منجم غار جبيلات... الجزائر تختار سِكّتها! 9

ليس وصول أول شحنة من خام الحديد من منجم غار جبيلات بتندوف إلى مصانع التحويل بوهران حدثاً عابراً في روزنامة الأخبار الاقتصادية، بل لحظة فارقة تستحق أن تُقرأ بعين السياسة قبل الأرقام،

3 - تقرير: الجزائر ضمن أكبر منتجي ومالكي الهيليوم في العالم 11

احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج الهيليوم خلال عام 2024، بعد زيادة إنتاجها بمقدار 3 ملايين متر مكعب ليصل إلى 11 مليون متر مكعب، ضمن إجمالي عالمي بلغ 180 مليون متر مكعب.

4 - احتياطيات الهيليوم في الدول العربية.. وخريطة تحركات 4 بلدان (تقرير) 13

وأظهرت تقديرات حديثة وبيانات لدى وحدة أبحاث الطاقة (الصادرة من واشنطن) تصدّر قطر والجزائر المركزَيْن الثاني والثالث في قائمة أكبر الدول المالكة لاحتياطيات الهيليوم عالمياً حتى عام 2024، في حين يسعى الأردن والمغرب لاستكشاف هذا العنصر.

5 - دولة عربية تمتلك مخزوناً من القمح يكفي حتى 2027 19

قال مدير الشركة العامة لتوزيع الحبوب في وزارة التجارة العراقية، حيدر نوري الكرعاوي، إن العراق يمتلك حالياً مخزوناً من القمح في الصوامع والمخازن يكفي حتى عام 2027 في حال عدم وجود إنتاج جديد.

6 - مصرف لبنان يفجّر مفاجأة: ديون الدولة 3 أضعاف الـ16.5 مليار 20

في غياب نوابه الأربعة، أعضاء المجلس المركزي في مصرف لبنان، خرج الحاكم كريم سعيد على الإعلام تحت عنوان فتح ملفات فساد في البنك المركزي وملاحقة المرتكبين، ليقول إن ديون الدولة لصالح مصرف لبنان لم تعد تقتصر على 16.5 مليار دولار فقط بل باتت 3 أضعاف هذا الرقم. مفاجأة فجّرها سعيد في وجه الدولة قد تعيد النقاش بمسألة استرداد الودائع إلى "الصفر".

7 - السعودية - العجز.. كأداة اقتصادية 23

لماذا تتجه السعودية نحو العجز بالاختيار وليس بالاضطرار وما الذي يجعل هذا القرار أقرب لقراءة عميقة للدورة الاقتصادية لا ابتعاداً عنها؟ والأغرب أن الإجابة قد تجد جذورها بشكل عملي في نظرية اقتصادية عمرها تسعون عاماً وهي المضاعف الكينزي، وهنا المفارقة التي سيكون بفهمها يتغير معنى العجز بمفهومه اللغوي.

8 - رئيس الجمهورية: الجزائر مستعدة لتقديم وثائق وأدلة للهيئات القانونية الإفريقية تبرز انتهاكات الاستعمار 26

أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أن الجزائر مستعدة لوضع وثائق وأدلة مادية تبرز حجم انتهاكات الاستعمار تحت تصرف الهيئات القانونية الإفريقية المختصة.

9 - خمس دول عربية تهيمن على إنتاج التمور عالميا.. والسعودية وتونس تقودان التصدير 29

تواصل صناعة التمور العالمية توسعها مدفوعة بالطلب المتزايد على الغذاء الصحي وارتفاع الاستهلاك في الأسواق الآسيوية والأوروبية، فيما تحافظ الدول العربية على موقعها الريادي سواء في حجم الإنتاج أو في السيطرة على جانب من التجارة العالمية.

10 - 5اقتصادات أفريقية تقود "ثورة التصنيفات" في 2026 32

تدخل الاقتصادات الأفريقية عام 2026 بزخم نمو اقتصادي يدفع تصنيفاتها الائتمانية إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2020، وفق توقعات وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، مدعوما بتحسن آفاق النمو الاقتصادي، وتراجع التضخم وانخفاض نسبي في تكاليف التمويل، فضلا عن استمرار تنفيذ برامج الإصلاح المالي.

11 - دولة عربية تحقق الاكتفاء الذاتي لأكثر من 48 منتجاً زراعياً 37

أعلنت وزارة الزراعة العراقية تحقيق الاكتفاء الذاتي لأكثر من 48 منتجاً زراعياً ومنع استيرادها من الخارج، مؤكدة استمرار نمو القطاع الزراعي رغم التحديات المناخية والجفاف. وقال وكيل وزارة الزراعة، مهدي سهر الجبوري، إن "نمو القطاع الزراعي في العراق يستمر بوتيرة تصاعدية رغم قلة الإيرادات المائية والتغيرات المناخية والجفاف."

12 - لسداد ديون الحكومة.. مصر تطرح "سند المواطن" بعائد شهري 38

تشرع وزارة المالية المصرية اليوم الأحد بطرح" سند المواطن" للأفراد بعائد سنوي ثابت يبلغ 17.75% يصرف شهريا، ولمدة 18 شهرا، على أن يتم الاكتتاب حصريا عبر مكاتب البريد المنتشرة في جميع المحافظات المصرية حتى 8 مارس/آذار المقبل.

13 - مشروعات عملاقة تترقب انطلاقة قوية (تقرير) 40

يترقب قطاع الطاقة العراقي في 2026 دخول مرحلة مفصلية، مع اقتراب إطلاق حزمة مشروعات كبرى في النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة، وسط مساعٍ حكومية لتحسين أمن الطاقة وتقليل الهدر وتعظيم الاستثمارات الأجنبية في واحدة من أكثر السنوات ترقباً.

14 - صندوق الاستثمارات العامة السعودي "PIF" يخفض استثماراته في الأسهم الأميركية المدرجة إلى 12.9 مليار دولار 44

خفض صندوق الاستثمارات العامة السعودي "PIF" قيمة استثماراته في الأسهم الأميركية المدرجة إلى 12.9 مليار دولار بنهاية الربع الرابع من 2025، مقارنة ب 19.4 مليار

دولار في نهاية الربع الثالث، وفقاً إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية، لتتراجع بذلك حيازاته في السوق الأميركية إلى أدنى مستوى لها منذ الربع الرابع من 2020.

15 - خطة الكويت تأجير حصة بشبكة خطوط أنابيب النفط.. الدوافع (تقرير). 45

يتابع المحللون دوافع وتداعيات خطة الكويت لتأجير حصة في شبكة خطوط أنابيب النفط، إذ تسعى البلاد إلى زيادة الدفقات النقدية واستقطاب شركات النفط العالمية لتطوير الاكتشافات البحرية الحديثة. وتعكس الخطة، هذا الشهر، صفقات مماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها في السنوات الأخيرة،

16 - شحنة غاز مسال تتجنب قناة السويس وتذهب إلى وجهة نادرة 48

تجنبت شحنة غاز مسال قناة السويس في رحلتها إلى وجهة نادرة بما يكشف التحولات في أسواق الغاز، خاصةً تدفقات التجارة العالمية وتأثُّرها بتقلبات الطقس. وصلت الشحنة من أستراليا إلى تركيا لأول مرة، بعد أن غيّرت وجهتها في اللحظات الأخيرة، وفق رصد منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)،

17 - مصارف لبنان تحذّر: السيولة لا تكفي خطة التعافي وخطر الإفلاس قائم ... 52

المصارف تفتقر للسيولة اللازمة لسداد ودائع المودعين وفق مقترح حكومي يهدف لسد فجوة مالية بقيمة 80 مليار دولار. مشروع القانون يسمح باسترداد 100 ألف دولار على أربع سنوات، لكن البنوك تملك 7 مليارات دولار فقط من حقوق الملكية. صندوق النقد الدولي أبدى تحفظات على المشروع، محذراً من تصفية القطاع المصرفي.

18 - ملفات ثقيلة على مكتب المحافظ الجديد لـ"بنك الجزائر" 55

تتواجد على طاولة محافظ بنك الجزائر الجديد ملفات ثقيلة ومعقدة تتداخل فيها السياسة النقدية بالاقتصاد الوطني، حيث تشمل ضبط التوازنات النقدية الكبرى ومواصلة كبح جماح التضخم مع تحفيز النمو، والحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي، ودعم الصادرات خارج المحروقات.

19 - "التربية والتعليم العالي": الدراسة عن بعد من الاثنين حتى الأربعاء 59

أعلنت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي عن تحويل نظام الدراسة مؤقتاً إلى التعليم عن بُعد في جميع المؤسسات التعليمية على مستوى الدولة،

وذلك ابتداءً من يوم الاثنين الموافق 2 مارس المقبل وحتى يوم الأربعاء 4 مارس ، ضمن إجراءات تنظيمية تهدف إلى ضمان استمرارية العملية التعليمية بكفاءة ومرونة.

20 - السعودية تبني ممراً تجارياً بديلاً للخليج مع تعطل مضيق "هرمز" 60

تتحرك السعودية لبناء مسار بديل للتجارة الإقليمية قد يعيد رسم خريطة تدفقات البضائع في الشرق الأوسط، بينما تتصاعد الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، وما رافقها من اضطراب حاد في الملاحة عبر الخليج العربي وإغلاق لمضيق "هرمز" أمام جزء كبير من حركة الشحن العالمية.

21 - أكبر مصافي النفط في الخليج العربي.. بعد إحباط الهجوم على رأس تنورة ... 65

ففي تمام الساعة 07:04 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة تعرّضت مصفاة رأس تنورة التابعة لأرامكو السعودية لأضرار محدودة، إثر سقوط شظايا ناجمة عن اعتراض طائرتين مسيرتين، ما أسفر عن اندلاع حريق محدود تمت السيطرة عليه داخل نطاق المصفاة دون أي تأثير في إمدادات الوقود.

22 - بديل للخليج؟ الجزائر وليبيا في سباق تعويض إمدادات الطاقة 71

أعادت حرب إيران وتأثيرها على أسواق الطاقة تسليط الضوء على الجزائر وليبيا كخيارين لتعويض نقص الإمدادات. ولكن هل هما قادرتان على سد الفجوة سريعا في ظل تصاعد أزمة هرمز؟

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/571

قضايا الاقتصادات العربية – مصر، الجزائر، السعودية، الكويت، الغاز

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 571/2026

Issues in Arab economies – Egypt, Algeria, Saudi Arabia, Kuwait, Gas

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 13 نيسان، 13 April 2026

1 - النيابة المصرية تكشف جديد رجل أعمال فر بـ 2 مليار جنيه يواجه "مستريح السيارات" أحكاماً قضائية مشددة تصل في مجموعها إلى السجن 35 عاماً

مصر، القاهرة – العربية.نت، نشر في 30 :يناير ,2026:

كشفت النيابة المصرية تفاصيل حول رجل الأعمال الهارب بملياري جنيه من أموال المصريين والذي تم القبض عليه مؤخرا بواسطة الإنتربول.

وقالت النيابة العامة إن عملية استعادة رجل الأعمال أمير الهلالي والمعروف بـ"مستريح السيارات" جاءت بناء على توجيهات النائب العام حيث تولت إدارة التعاون الدولي بمكتبه إعداد "أمر قبض دولي" وملاحقة المتهم عبر قنوات التعاون القضائي، موضحة أنه وبالتنسيق مع الإنتربول الدولي والجهات الأجنبية المختصة، تم إلقاء القبض عليه وتسليمه للنيابة العامة في القاهرة لاتخاذ الإجراءات القانونية ضده.

فيما يواجه الهلالي أحكاماً قضائية مشددة تصل في مجموعها إلى السجن 35 عاماً، بتهم النصب والاحتيال وجمع أموال من المواطنين دون وجه حق.

حالة غضب.. واختفى

تعود وقائع القضية إلى مايو الماضي، حينما سادت حالة من الغضب في مصر إثر اختفاء رجل الأعمال الشهير وصاحب إحدى كبرى شركات استيراد السيارات.

وكشفت التحقيقات أن المتهم استولى على ما يعادل 2 مليار جنيه من ضحاياه بعد أن أطلق حملة دعائية ضخمة لاستيراد سيارات حديثة من الخارج.

كما أفاد الضحايا بأنهم سددوا مبالغ طائلة كـ "مقدمات حجز"، إلا أنهم فوجئوا بمماطلة الشركة في التسليم، قبل أن يكتشفوا الصدمة الكبرى بإغلاق كافة مقراتها وهروب صاحبها للخارج، وتبين لاحقاً أن السيارات التي وُعدوا بها لم يتم التعاقد عليها من الأساس.

https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2026/01/30/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%B1%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D9%802-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D9%88%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%AA%D9%87

2 - منجم غار جبيلات... الجزائر تختار سِكّتها!

بقلم: صافي العرابي، 2026/01/31

ليس وصول أول شحنة من خام الحديد من منجم غار جبيلات بتندوف إلى مصانع التحويل بوهران حدثاً عابراً في روزنامة الأخبار الاقتصادية، بل لحظة فارقة تستحق أن تُقرأ بعين السياسة قبل الأرقام، وبمنطق السيادة قبل لغة الإنجاز التقني. فنحن أمام محطة تُغلق فصلاً طويلاً من الانتظار، وتفتح فصلاً جديداً عنوانه القرار الوطني المستقل.

غار جبيلات، بثروته المقدّرة بأكثر من 3.5 مليارات طن، ظل لعقود رمزاً صارخاً للمفارقة الجزائرية: وفرة في الموارد، وتعقيد في التفعيل. فمنذ إدراجه كمشروع استراتيجي مطلع السبعينيات، ظل المنجم أسير معادلات ثقيلة، من غياب البنية التحتية، إلى الكلفة المالية الباهظة، وصولاً إلى خيارات ربط استغلاله بمسارات خارجية لم تصمد أمام واقع الخلافات السياسية. والنتيجة كانت واحدة: تأجيل متكرر، وحلم مؤجل.

اليوم، يتغير المشهد جذرياً. فقرار إنجاز خط سكة حديدية يتجاوز 900 كيلومتر، يربط عمق الجنوب الغربي بالشمال الصناعي، ليس مجرد حل تقني، بل اختيار سيادي صريح.

اختيار يقول إن الدولة قررت أن تتحمّل كلفة السيادة بدل كلفة الارتهان، وأن تستثمر في الجغرافيا بدل التحايل عليها، وأن تبني حلولها داخل حدودها لا خارجها. الأهمية الحقيقية لغار جبيلات لا تختزل في كميات الإنتاج المنتظرة أو العائدات المالية المحتملة، بل في التحول البنيوي الذي يحمله المشروع. فنحن أمام نواة اقتصاد إنتاجي جديد، يقوم على تثمين الموارد محلياً، وبناء سلاسل صناعية متكاملة تمتد من استخراج الخام إلى التحويل، فالحديد والصلب، وصولاً إلى الصناعات الميكانيكية والكهرو منزلية. إنها مقاربة تهدف بوضوح إلى كسر التبعية للمحروقات، لا بالشعارات، بل بالبدائل الواقعية.

كما أن للمشروع أبعاداً تتجاوز الاقتصاد إلى المجالين الاجتماعي والأمني. فربط تندوف بالشبكة الوطنية، وإنشاء مصانع تحويل على امتداد خط السكة الحديدية، يعني إعادة إدماج مناطق شاسعة في الدورة الاقتصادية، وسد فراغ جغرافي طالما شكّل تحدياً تنموياً وأمنياً. وهو أيضاً استثمار في الاستقرار، وفي خلق فرص عمل، وفي تثبيت السكان، وفي تعزيز حضور الدولة في عمقها الصحراوي.

ولا يمكن إغفال البعد الجيو-اقتصادي للمشروع، إذ يفتح غار جبيلات آفاقاً جديدة لانفتاح الجزائر على عمقها الأفريقي، خصوصاً عبر الربط مع موريتانيا وغرب أفريقيا، بما يعزز موقع البلاد كمحور صناعي وتصديري إقليمي، لا كمجرد بلد مورد للمواد الأولية.

فاستغلال منجم غار جبيلات ليس مجرد مشروع نحتفي بانطلاقه، بل تجربة يجب أن تُقرأ كنموذج. نموذج لدولة حين تحسم خيارها، تحوّل الثروة إلى قوة، والجغرافيا إلى رافعة، والتاريخ المؤجل إلى مستقبل ممكن. هنا، لا تُقاس السيادة بما يُقال، بل بما يُنجَز. وهنا بالضبط، تبدأ الدول الجدية في كتابة فصولها الجديدة.

https://www.echoroukonline.com/%D9%85%D9%86%D8%AC%D9%85-%D8%BA%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%90%D9%83%D9%91%D8%AA%D9%87

3 - تقرير: الجزائر ضمن أكبر منتجي ومالكي الهيليوم في العالم

الشروق أونلاين، محمد فاسي، 2026/02/05

احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج الهيليوم خلال عام 2024، بعد زيادة إنتاجها بمقدار 3 ملايين متر مكعب ليصل إلى 11 مليون متر مكعب، ضمن إجمالي عالمي بلغ 180 مليون متر مكعب.

وتستخرج البلاد الهيليوم ضمن عمليات إنتاج الغاز المسال، خاصة من حقل حاسي الرمل، أحد أكبر حقول الغاز الطبيعي عالمياً، بطاقة إنتاجية تصل إلى نحو 50 مليون متر مكعب سنوياً، مما يجعلها ثالث أكبر دولة بعد قطر في القدرة الإنتاجية لهذا المورد الاستراتيجي. وحسب تقرير لوحدة أبحاث الطاقة فإن إنتاج الجزائر مع قطر يشكل نحو 42% من إجمالي إنتاج الهيليوم العربي، بينما يبلغ إجمالي احتياطيات الهيليوم في الدول العربية 18.3 مليار متر مكعب، أي ما يمثل 36% من الاحتياطيات العالمية البالغة 52 مليار متر مكعب. وتحتل الجزائر المركز الثالث عربياً والثالث عالمياً بعد الولايات المتحدة وقطر باحتياطيات تُقدَّر بـ8.2 مليار متر مكعب، متقدمة على دول كبرى مثل روسيا وكندا والصين. وفق بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأميركية.

89

HELIUM

Estimated total world helium production increased by 4% compared with that in 2023. Three new helium facilities began operations in Canada, and imports of helium from Canada increased in 2024. Multiple companies explored for and developed helium deposits throughout the world. Some of these helium deposits are nonhydrocarbon sourced. On June 25, 2024, the European Union adopted a sanctions package, effective September 26, 2024, that imposed an import ban on helium from Russia.

World Production and Reserves: Reserves for the United States were revised based on Government reports.

	Production		Reserves[9]
	2023	2024[e]	
United States (extracted from natural gas)	64	68	8,500
United States (from the Cliffside Field)	18	13	50
Algeria	[e]9	11	[e]1,800
Australia	[e]1	—	NA
Canada	5	6	NA
China	2	3	NA
Poland	3	3	24
Qatar	[e]66	64	[e]Large
Russia	[e]8	17	[e]1,700
South Africa	—	([10])	NA
World total (rounded)	[e]176	180	NA

World Resources:[9] The U.S. Geological Survey (USGS) and the BLM coordinated efforts to complete a national helium gas assessment, which was published by the USGS in fall 2021.[11] The mean volume of recoverable helium within the known geologic natural gas reservoirs in the United States was estimated to be 8,490 million cubic meters (306 billion cubic feet). This does not include the remaining 51.5 million cubic meters (1.86 billion cubic feet) in the Federal helium inventory. The estimated mean for the Midcontinent region was 4,330 million cubic meters (156 billion cubic feet); the Rocky Mountain region, 4,110 million cubic meters (148 billion cubic feet); the North Central region, 52.7 million cubic meters (1.9 billion cubic feet); the Gulf Coast region, 12.5 million cubic meters (0.45 billion cubic feet); and the Alaska region, 1.11 million cubic meters (0.04 billion cubic feet).

Helium resources of the world, exclusive of the United States, were estimated to be about 31.3 billion cubic meters (1.13 trillion cubic feet). The locations and volumes of the major deposits, in billion cubic meters, are Qatar, 10.1; Algeria, 8.2; Russia, 6.8; Canada, 2.0; and China, 1.1.

Substitutes: Nothing substitutes for helium in cryogenic applications if temperatures below −429 degrees Fahrenheit are required. Superconductors, including those in magnetic resonance imaging scanners, are being developed to operate at higher temperatures using nitrogen instead of helium as a coolant. Hydrogen can be substituted for helium in some lighter-than-air applications in which the flammable nature of hydrogen is not objectionable. Argon can be substituted for helium in welding. Hydrogen can be used as a substitute for helium in deep-sea diving applications.

(الصفحة رقم 89 من التقرير السنوي المُحدث من هيئة المسح الجيولوجي الأميركية الذي يتضمن جداول عن إنتاج العالم واحتياطيات الهيليوم)

وتتجه غالبية شحنات الهيليوم الجزائري إلى الأسواق الأوروبية، في حين وقعت شركة "فولكرايو" الصينية في مارس 2025 اتفاقية لاستيراد الهيليوم السائل من الجزائر، شملت التعاون في استخلاص الهيليوم وإسالته وتبادل المعلومات التقنية وتعزيز استغلال الموارد.

ويُستخدم الهيليوم في صناعات عدة، منها الطبية لتبريد أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي، وصناعة الرقائق الإلكترونية، وقطاع الفضاء والصناعات الدفاعية، إلى جانب تصنيع الألياف الضوئية وخطوط الإنترنت عالية السرعة والعدسات المتقدمة والمعدات العلمية، فضلاً عن استخدامه في الغوص العميق لتجنب تسمم الغواصين بالنيتروجين.

وبينما تسيطر الجزائر وقطر على إنتاج الهيليوم العربي، بدأت دول أخرى خطوات استكشافية، حيث وقّع الأردن في فيفري 2026 مذكرة تفاهم مع شركة بريطانية لاستكشاف الهيليوم في البحر الميت، فيما بدأ المغرب منذ 2024 أعمال المسح الإقليمي لاستكشاف الهيليوم والهيدروجين الطبيعي عبر شركات بريطانية، ما قد يسهم في رفع الاحتياطيات العربية للهيليوم خلال السنوات المقبلة وتوسيع صادراته عالمياً.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

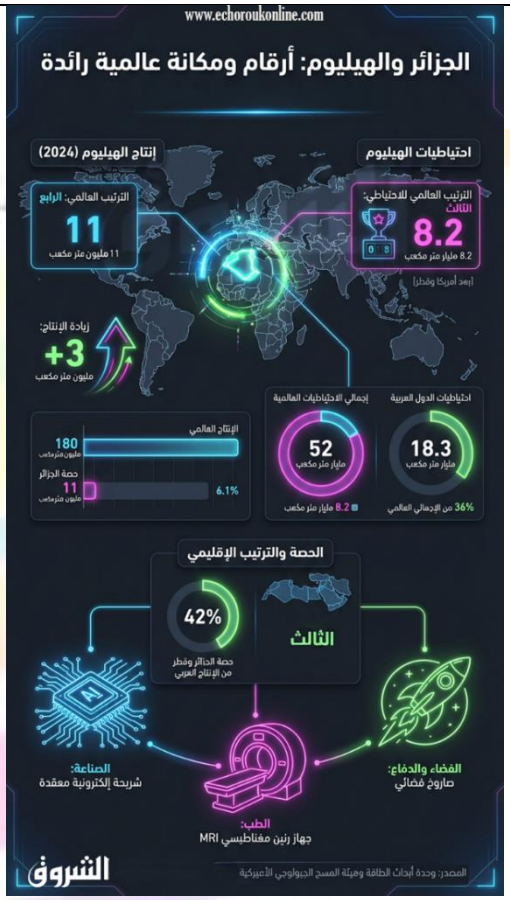

https://www.echoroukonline.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D9%8A-%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84

4 - احتياطيات الهيليوم في الدول العربية.. وخريطة تحركات 4 بلدان (تقرير)

وحدة أبحاث الطاقة - رجب عز الدين، 05-02-2026، اقرأ في هذا المقال

احتياطيات الهيليوم العالمية تصل إلى 52 مليار متر مكعب

احتياطيات الهيليوم العربية تشكّل 36% من الإجمالي العالمي

الولايات المتحدة أكبر المنتجين تليها قطر وروسيا والجزائر

قطر توقّع صفقات طويلة الأجل مع الصين وألمانيا وفرنسا

المغرب بدأ استكشاف موارد الهيليوم عبر شركات أجنبية منذ 2024

الأردن يوقّع اتفاقية مع شركة بريطانية لاستكشاف الهيليوم في البحر الميت

تشكّل احتياطيات الهيليوم في الدول العربية ثروة هائلة، وسط سعي العديد من البلدان لاستكشاف ما لديها من هذا العنصر المهم في الصناعات المدنية والدفاعية الحديثة.

وأظهرت تقديرات حديثة وبيانات لدى وحدة أبحاث الطاقة (الصادرة من واشنطن) تصدّر قطر والجزائر المركزَيْن الثاني والثالث في قائمة أكبر الدول المالكة لاحتياطيات الهيليوم عالمياً حتى عام 2024، في حين يسعى الأردن والمغرب لاستكشاف موارد هذا العنصر.

وقُدّرت احتياطيات الهيليوم العالمية بنحو 52 مليار متر مكعب، وجاءت الولايات المتحدة في المركز الأول مع استحواذها على 20.6 مليار متر مكعب أو ما يمثّل 40% من الإجمالي.

بينما حلّت قطر في المركز الثاني باحتياطيات مقدرة بنحو 10.1 مليار متر مكعب، تليها الجزائر بنحو 8.2 مليار متر مكعب، بحسب تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأميركية.

وبلغ إجمالي احتياطيات الهيليوم في الدول العربية (قطر والجزائر) قرابة 18.3 مليار متر مكعب، أو ما يشكّل 36% من إجمالي الاحتياطيات العالمية.

احتياطيات الهيليوم في الدول العربية والعالم

تفوقت احتياطيات الهيليوم في الدول العربية البارزة مثل قطر والجزائر على دول أخرى كبيرة مثل روسيا والصين وكندا، كما توضح القائمة الآتية:

الولايات المتحدة 20.6 :مليار متر مكعب.

قطر 10.1 :مليار متر مكعب.

الجزائر 8.2 :مليار متر مكعب.

روسيا 6.8 :مليار متر مكعب.

كندا 2 :مليار متر مكعب.

الصين 1.1 :مليار متر مكعب.

والهيليوم، عنصر كيميائي غازي خفيف وعديم اللون والرائحة، يتميّز بخصائص كيميائية فريدة، أبرزها عدم تفاعله كيميائياً مع العناصر الأخرى، بالإضافة إلى قدرته على البقاء في الحالة السائلة عند درجات حرارة شديدة الانخفاض، ما يجعله عنصراً أساسياً لا غنى عنه في صناعة التبريد الحديثة.

ويدخل الهيليوم في صناعات عديدة، مثل الصناعات الطبية، حيث يستعمل في تبريد أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي، كما يدخل في صناعة الرقائق الإلكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، فهناك استعمالات أخرى في قطاع الفضاء والصناعات الدفاعية، إذ يُستعمل في ملء البالونات والمناطيد البحثية، ودفع الصواريخ الفضائية.

كما يُستعمل في تصنيع الألياف الضوئية وخطوط الإنترنت عالية السرعة، بالإضافة إلى صناعة العدسات المتقدمة لآلات التصوير والمجاهر، فضلاً عن استعماله في رحلات الغوص بأعماق البحار، حيث يُمزج مع الأكسجين في أجهزة التنفس للغواصين لتجنّب حدوث التسمم بالنيتروجين.

ويوضح الرسم الآتي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- موقع احتياطيات الهيليوم في الدول العربية على الخريطة العالمية:

حصة إنتاج الهيليوم في الدول العربية عالمياً

بعيداً عن احتياطيات الهيليوم في الدول العربية، ارتفع إجمالي إنتاج الهيليوم عالمياً بنسبة 4% إلى 180 مليون متر مكعب في عام 2024، مقارنة بنحو 176 مليوناً عام 2023، بحسب بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأميركية.

وتأتي قطر في المركز الثاني عالمياً، والجزائر في الترتيب الرابع ضمن القائمة التي تتصدّرها الولايات المتحدة:

الولايات المتحدة 81 :مليون متر مكعب.

قطر 64 :مليون متر مكعب.

روسيا 17 :مليون متر مكعب.

الجزائر 11 :مليون متر مكعب.

كندا 6 :ملايين متر مكعب.

الصين 3 :ملايين متر مكعب.

بولندا 3 :ملايين متر مكعب.

وتراجع إنتاج قطر طفيفاً بمقدار مليونَي متر مكعب عن مستواه البالغ 66 مليون متر مكعب في عام 2023.

بينما ارتفع إنتاج الجزائر من الهيليوم بمقدار 3 ملايين متر مكعب في 2024، مقارنة بما سجله في عام 2023 (9 ملايين متر مكعب).

وكانت الجزائر في المركز الثالث خلال عام 2023، ثم تخلّت عن مركزها لصالح روسيا التي حقّقت طفرة إنتاجية بمقدار 9 ملايين متر مكعب، ما أدى إلى صعود تصنيفها العالمي.

وتُشكّل قطر والجزائر معاً نحو 42% من إجمالي إنتاج الهيليوم في العالم، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

قدرة إنتاج الهيليوم في قطر والجزائر

بدأت قطر إنتاج الهيليوم مع تشغيل أول منشأة لمعالجة الهيليوم خلال عمليات إنتاج الغاز المسال من حقل الشمال في عام 2006.

وفي عام 2013، بدأت تشغيل المنشأة الثانية، قبل أن تشغل الوحدة الثالثة عام 2021، وكلها تقع بمدينة رأس لفان الصناعية، وتديرها شركة قطر للطاقة.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية المجمعة للمنشآت الـ3 قرابة 72 مليون متر مكعب سنوياً، بحسب تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأميركية.

وعلى الطريقة نفسها، تستخرج الجزائر الهيليوم في أثناء إنتاج الغاز المسال، خاصة من المحطات التي تحصل على غازها الخام من حقل حاسي الرمل، أحد أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم.

وتبلغ القدرة الإنتاجية لمصانع الهيليوم في الجزائر قرابة 50 مليون متر مكعب سنوياً، وهي ثالث دولة من حيث القدرة الإنتاجية بعد الولايات المتحدة (194 مليون متر مكعب سنوياً)، وقطر (72 مليون متر مكعب سنوياً).

وتُصنّف قطر ضمن أكبر مصدري الهيليوم في العالم، مع استحواذ آسيا على أغلب صادراتها، في حين تصدّر الجزائر الجانب الأكبر من شحناتها إلى أوروبا.

صفقات قطر والجزائر لتصدير الهيليوم

وقّعت قطر سلسلة عقود جديدة لتصدير الهيليوم مع عدة شركات في الصين وألمانيا وفرنسا منذ فبراير/شباط 2025 وحتى يناير/كانون الثاني 2026.

جاءت هذه الصفقات في إطار توقعات تضاعف الإنتاج القطري للهيليوم من مشروعات توسعة حقل الشمال خلال الأعوام المقبلة، بحسب تصريحات المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب، الرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة.

وكان من أبرز هذه الصفقات عقد موقّع مع شركة جي-غاز الصينية في فبراير/شباط 2025 لتوريد 100 مليون قدم مكعبة سنوياً من الهيليوم عالي النقاء لمدة 20 عاماً، وهي أول اتفاقية طويلة الأجل من هذا النوع.

كما وقّعت قطر اتفاقية في سبتمبر/أيلول 2025 مع شركة ميسير الألمانية لتصدير 100 مليون قدم مكعبة سنوياً، قبل أن توقّع صفقة أخرى في ديسمبر/كانون الأول 2025 مع شركة يونيبر الألمانية لتوريد 70 مليون قدم مكعبة سنوياً من الهيليوم لمدة 15 عاماً.

وفي 26 يناير/كانون الثاني 2026، أضافت قطر إلى رصيد صفقات الهيليوم صفقة جديدة مع شركة "إير ليكيد" الفرنسية، لتزويدها بنحو 300 مليون قدم مكعبة سنوياً.

أما على مستوى صفقات الجزائر فقد وقّعت شركة فولكرايو الصينية (Fullcryo) في مارس/آذار 2025 اتفاقية لاستيراد الهيليوم السائل من الجزائر دون الإفصاح عن كميات محددة أو مدة زمنية. وتضمّنت الاتفاقية -أيضاً- التعاون في مجالات استخلاص الهيليوم من غاز النفط المسال، وإسالة الهيليوم، وتبادل المعلومات التقنية في هذا المجال وغيرها من مجالات تنمية الموارد.

استكشاف الهيليوم في الأردن والمغرب: رغم تركّز إنتاج الهيليوم واحتياطياته في الدول العربية بدولتي قطر والجزائر، فإن دولاً أخرى بدأت رحلة استكشاف مواردها من هذا العنصر الكيميائي الحيوي للصناعات الحديثة، وأبرزها الأردن والمغرب.

وفي هذا السياق، أعلنت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية في 2 فبراير/شباط 2026، توقيع مذكرة تفاهم مع شركة هوتسبير هيليوم البريطانية، لبدء الاستكشاف والتنقيب عن غاز الهيليوم في منطقة البحر الميت لمدة عامَيْن.

وينص الاتفاق على تحمّل شركة "هوتسبير هيليوم" كامل التكاليف خلال مرحلة الدراسات والاستكشاف، وحتى الوصول إلى اتفاق تجاري، إذا أثبت المشروع جدواه الاقتصادية، وتأكد وجود احتياطيات قابلة للاستثمار التجاري، بحسب تصريحات وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور صالح الخرابشة إلى منصة الطاقة المتخصصة.

وزير الطاقة الأردني الدكتور صالح الخرابشة

وكان المغرب قد سبق الأردن في استكشاف موارد الهيليوم والهيدروجين الطبيعي، عبر توقيع اتفاقية مع شركتَيْن بريطانيتَيْن في عام 2024، وهما: جيتك، وساوند إنرجي.

وأعلنت ساوند إنرجي في يونيو/حزيران الماضي، الانتهاء من أعمال المسح الإقليمي لمواقع الهيدروجين الطبيعي والهيليوم في المغرب، لكن نتائجه لم تُكشف بعد.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأعمال الاستكشافية إلى زيادة احتياطيات الهيليوم في الدول العربية خلال السنوات المقبلة، ما قد يفتح آفاقاً أوسع لزيادة صادراته إلى الخارج، خاصة أن الطلب عليه في تزايد.

https://attaqa.net/2026/02/05/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88/

5 - دولة عربية تمتلك مخزوناً من القمح يكفي حتى 2027

مخزونات محصول القمح - (آيستوك)

وتتوقع استلام 4 ملايين طن قمح من المزارعين بالموسم التسويقي للعام الحالي

نشر في 05 :فبراير ,2026:

قال مدير الشركة العامة لتوزيع الحبوب في وزارة التجارة العراقية، حيدر نوري الكرعاوي، إن العراق يمتلك حالياً مخزوناً من القمح في الصوامع والمخازن يكفي حتى عام 2027 في حال عدم وجود إنتاج جديد.

وتوقعت الشركة العامة لتوزيع الحبوب تسويق 4 ملايين طن من القمح "الحنطة" خلال الموسم التسويقي للعام الحالي.

وأضاف الكرعاوي إن "مشروع إنتاج الطحين الصفر محلياً الذي انطلق عام 2024 بـ 4 مطاحن فقط، شهد طفرة نوعية ليصل اليوم إلى 43 مطحنة عاملة بمختلف السعات الإنتاجية"، مبيناً أن "بعض هذه المطاحن تصل طاقتها إلى 3000 طن يومياً"، وفقاً لوكالة الأنباء العراقية "واع."

وأوضح أن "هذه المطاحن نجحت في تغطية الاحتياج المحلي الذي كان يتطلب سابقاً استيراد ما بين 2.5 إلى 3 ملايين طن سنوياً من الخارج"، مشدداً على أن "التحول من الدولة الريعية إلى الإنتاج الصناعي الداخلي هو الضمان الوحيد للاستقرار الاقتصادي المستقبلي."

وأكد الكرعاوي أن "الوزارة تستعد لاستقبال الموسم التسويقي في أبريل 2026، مع وجود مساحات تخزين كافية بعد استهلاك نحو 1.5 مليون طن لتغطية الحصص الثلاث المقبلة."

وتوقع أن "تتراوح كميات القمح المسوقة للموسم المقبل بين 3.5 إلى 4 ملايين طن، وفقاً لخطة زراعية تعتمد على وسائل الري الحديثة لمساحة تقدر بنحو 3.5 مليون دونم."

https://www.alarabiya.net/amp/aswaq/economy/2026/02/05/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83-%D9%85%D8%AE%D8%B2%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-%D9%8A%D9%83%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%AA%D9%89-2027

6 - مصرف لبنان يفجّر مفاجأة: ديون الدولة 3 أضعاف الـ16.5 مليار

عزة الحاج حسن

الخميس 08/01/2026

سعيد يتهم الدولة باستدانة ما يفوق 50 مليار دولار (مصطفى جمال الدين)

في غياب نوابه الأربعة، أعضاء المجلس المركزي في مصرف لبنان، خرج الحاكم كريم سعيد على الإعلام تحت عنوان فتح ملفات فساد في البنك المركزي وملاحقة المرتكبين، ليقول إن ديون الدولة لصالح مصرف لبنان لم تعد تقتصر على 16.5 مليار دولار فقط بل باتت 3 أضعاف هذا الرقم. مفاجأة فجّرها سعيد في وجه الدولة قد تعيد النقاش بمسألة استرداد الودائع إلى "الصفر".

ولأن مسألة استعادة الودائع مرتبطة بشكل مباشر باستعادة الديون من الدولة واسترجاع الأموال المنهوبة التي ستنتج عن الملاحقات القضائية، فإن النقاش في عملية وآلية استعادة الودائع الواردة في قانون "الفجوة المالية" لم تعد عناصرها واضحة وستعود إلى المربع الأول. فكيف يمكن لمصرف لبنان إعادة الودائع ما لم يسترد أمواله المتوجبة على الدولة والتي تكشّف اليوم أنها باتت 3 أضعاف الرقم الذي أخذ حيزاً واسعاً من النقاش ولم يغلق حتى اللحظة.

أطلق سعيد القنبلة التي تعني بشكل أو بآخر أن الثقل الأكبر من الودائع المتوجبة على مصرف لبنان تعود إلى ذمة الدولة والتي بدورها في حال اعترفت بما يدّعيه مصرف لبنان، وهو أمر مستبعد، ستعني تحويل جزء كبير من الودائع إلى دين عام على الدولة.

ملفات سلامة ومصرف آخر

فتح مصرف لبنان ملفات فوري وأوبتيموم ومجمل الصفقات التي أدارها خلال السنوات الماضية ومنها ما يتعلق بمصارف كبرى، من دون أن يسمّي الحاكم السابق رياض سلامة وشركائه ومحاميه.

وأكد سعيد خلال مؤتمر صحافي عقده اليوم في مصرف لبنان، الإدعاء في لبنان وخارجه على كل من ثبت أنّه اختلس أو أساء استعمال أو بدّد أموال مصرف لبنان، أو

ساعد أو سهّل ذلك بما يخالف واجباته القانونية أو المهنية، سواء ارتبط رسمياً بالمصرف في لبنان أم لم يرتبط.

وإذ عدّد سعيد الملفات المشبوهة التي سيتم فتحها أمام القضاء ومحاسبة المرتكبين فيها ومنها قضايا شركات "فوري" وأوبتيموم" المتعلّقة بالعمولات غير المشروعة التي تمت تحت مظلّة مصرف لبنان، أكد التقدّم بشكوى جزائية بحق مسؤول سابق في المصرف، وكذلك بحق شخص طبيعي مصرفي سابق، وليس بحق أي مصرف تجاري. وعلمت "المدن" أن المقصود بهذه الدعوى الجزائية هو الحاكم السابق رياض سلامة والمصرفي س.ح. من دون أن تشمل الدعوى المصرف الذي كان يعمل فيه الأخير، وهو من مصارف الفئة "أ" بالإضافة إلى شقيق رياض سلامة ومحاميه الشخصيين ومحامي المصرف المركزي.

وبحسب سعيد فقد جرى الاستيلاء على أموال مصرف لبنان عبر إنشاء أربع شركات وهمية مسجّلة في الخارج، وتحديداً في جزر الكايمان، ما أدّى في نهاية المطاف إلى إثراء غير مشروع للمدعى عليهم، من دون أن يسمّيهم، وغيرهم من الأشخاص الذين سيكشفهم التحقيق القضائي.

وقد باشر مصرف لبنان بإجراءات قانونية في فرنسا ولوكسمبورغ وليختنشتاين، ويتابع التحقيقات الجارية في سويسرا وألمانيا، بالتنسيق مع هيئة القضايا، لا سيما في ما يتعلّق بالدعاوى العالقة أمام القضاء السويسري. وتهدف هذه الجهود إلى كشف شبكة معقدة من الشركات والأصول التي أُنشئت حصراً للاستيلاء على أموال مصرف لبنان وتحويلها بصورة غير مشروعة إلى مستفيدين، من بينهم مسؤولون سابقون وأفراد من عائلاتهم، إضافة إلى مصرفيين ومستشارين ماليين وقانونيين.

وإلى جانب مقاضاة المرتكبين في القضايا سابقة الذكر، يعمل مصرف لبنان حالياً، بحسب ما أكد سعيد، على جمع معلومات تتعلق بالتحويلات الخارجية والسحوبات النقدية التي قام بها رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المصارف والأشخاص المعرّضين سياسياً، وذلك في سياق إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتعزيز الرقابة عليه.

بين أموال الودعين ودين الدولة

ذكّر سعيد أكثر من مرة بأن كل تلك الإجراءات والملاحقات القضائية التي قام أو يعتزم القيام بها مصرف لبنان تهدف لاسترداد أموال مصرف لبنان لتمكينه من إعادة أموال المودعين.

وتحت راية إعادة أموال المودعين فجّر سعيد المفاجأة التي قد تطيح بكل ما توصّل إليه مصرف لبنان مع الدولة من توافق على الأرقام والديون. ويقول سعيد بأن مصرف لبنان بصدد إعداد تقرير شامل ومدعّم بالمستندات، يهدف إلى تحديد وحصر وتقدير جميع الأموال التي وُضعت بتصرّف الحكومات اللبنانية المتعاقبة على مدار عقود، أو التي صُرفت نيابة عنها أو بناءً على تعليماتها، أياً كان شكلها، سواء كانت قروضاً أو سلفاً أو تسهيلات من أي نوع.

ولا يقتصر نطاق التقرير على مبلغ 16.5 مليار دولار أميركي الذي أقرّت به الدولة رسمياً عبر وزارة المالية، بل يشمل أيضاً مبالغ صُرفت لتمويل برامج الدعم، والمدفوعات المنجزة نيابة عن وزارة الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان وسواها من المؤسسات، وسائر المبالغ التي دفعها أو سلفها مصرف لبنان للدولة حتى نهاية عام 2023. أي بما يشمل فترة الدعم خلال تفجر الأزمة المالية بين 2019 و2023، وتُظهر التقديرات الأولية أنّ هذه المبالغ تتجاوز ثلاثة أضعاف الرقم المعلن رسمياً أي قرابة 50 مليار دولار.

وأكد سعيد استعداد مصرف لبنان الاستعانة بخبراء قانونيين محليين ودوليين للمحافظة على حقوقه وتأكيدها، بهدف استرداد كامل حقوقه من الدولة وضمان تخصيص الأموال المستردة حصراً لسداد حقوق المودعين.

وبالنظر إلى تكرار سعيد مسألة ربط إعادة أموال المودعين بعملية استرداد الأموال المنهوبة واسترداد الأموال المدينة بها الدولة دون التطرق لا من قريب أو بعيد إلى مسؤولية المصارف، كان من البديهي التوجه إليه بالسؤال ما إن كانت عملية سداد الودائع ستكون مرتبطة حصراً بتنفيذ هاتين المسألتين، لاسيما أنه من المستبعد اعتراف الدولة بدين يبلغ 3 أضعاف 16.5 مليار دولار، وماذا عن مسؤولية المصارف في كل ذلك؟ فكان جوابه على سؤال "المدن" بأن هذه المسارات هي إحدى موارد السيولة التي يجب أن تتوفر لمصرف لبنان لإعادة أموال المودعين فالأموال التي سيستردها مصرف لبنان من

المسارات القضائية أو من الدولة مقابل استدانتها ستشكّل السيولة اللازمة للوفاء بحقوق أصحاب الودائع الشرعيين. ولم يجب عن مسؤولية المصارف.

هذا الأمر يأخذنا بلا تردّد إلى مكان آخر يقوم على تحويل جزء كبير من الودائع إلى دين عام على الدولة قد لا ينتهي سوى ببيع أصول الدولة ومنها الذهب، وهو النتيجة الطبيعية لمطالبات مصرف لبنان اليوم الدولة بـ3 أضعاف ما تم التوافق عليه في وقت سابق.

https://www.almodon.com/amp/economy/2026/01/08/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%81%D8%AC%D8%B1-%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%AC%D8%A3%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-3-%D8%A3%D8%B6%D8%B9%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84165-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1

7 - السعودية - العجز.. كأداة اقتصادية

إسلام زوين الرئيس التنفيذي لـ أرقام

2026/02/04أرقام - خاص

ليس طبيعياً أن تعلن دولة تمر بمراحل توسع اقتصادي عن عجز اختياري بـ 165 مليار ريال، كما أنه ليس معتاداً أن يحدث ذلك، وفي وقت يرتفع فيه الاستثمار، أن تتحرك المشاريع الكبرى ويبدو النشاط الاقتصادي في أفضل حالاته. كأن الدولة تقول لمن يقرأ الميزانية: "العجز أحياناً ليس ثغرة، بل أداة" في الاقتصاد، هناك لحظات تحتاج فيها أن تذهب عكس التيار حتى لا يبتلعك التيار نفسه.

فلماذا تتجه السعودية نحو العجز بالاختيار وليس بالاضطرار وما الذي يجعل هذا القرار أقرب لقراءة عميقة للدورة الاقتصادية لا ابتعاداً عنها؟ والأغرب أن الإجابة قد تجد جذورها بشكل عملي في نظرية اقتصادية عمرها تسعون عاماً وهي المضاعف الكينزي، وهنا المفارقة التي سيكون بفهمها يتغير معنى العجز بمفهومه اللغوي.

تقوم نظرية المضاعف الكينزي (نسبة للاقتصادي البريطاني جون مينار كينيز) على فكرة أن الإنفاق الحكومي لا ينعكس على الاقتصاد بقيمته الاسمية فقط، بل يتحول

إلى سلاسل ممتدة من الإنفاق والدخل والاستهلاك. فكل ريال يصرف على مشروع حكومي عبر شركات، عمال، موردين ومقدمي خدمات يعود إنفاق جزء كبير منه داخل شرايين الاقتصاد وبهذا يصبح الأثر النهائي للإنفاق أكبر من قيمته الأصلية.

ولكن تطبيق هذا الإطار على الاقتصادات الحديثة يفتح باباً أمام مجموعة من الأسئلة التحليلية المهمة، مثل ما هو حجم المضاعف الحقيقي على الاقتصاد السعودي؟ وإلى أي مدى يبقى الأثر داخل السوق المحلية دون تسرب عبر الواردات، وهل تتجه غالبية الإنفاق إلى القطاعات ذات القدرة الأعلى على ابتكار وظائف ودخل؟ هذه الأسئلة لا تقلل من قوة النهج، ولكنها توفر قراءة واقعية لكيفية تشكل الأثر الاقتصادي.

من المؤكد اعتبار السياسة المالية السعودية كتوسع محسوب لا يخلو من التحديات، حيث ترتكز الميزانية المعلنة على الإنفاق الرأسمالي المرتبط بمشاريع البنية التحتية واللوجستيات والسياحة والإسكان وهذه القطاعات تحمل عادة مضاعفاً اقتصادياً أعلى لأنها ترتبط مباشرة بسلاسل توريد واسعة وتخلق وظائف في عدة مستويات.

لكن تسارع وتيرة المشاريع يضع الاقتصاد أمام ثلاث تحديات يجب مراقبتها: أولها قدرة القطاع الخاص على استيعاب التوسع الذي قد يرفع تكاليف العمالة والمواد بسبب المنافسة على الموارد مما قد يؤدي إلى ضغوط سعرية أو اختناقات تشغيلية مؤقتة. التحدي الثاني هو كفاءة تحويل الإنفاق إلى إنتاجية، فالأثر الإيجابي للإنفاق لا يتحقق بالكامل إلا عند انتقال المشاريع من مرحلة البناء إلى مرحلة التشغيل وتحقيق عوائد ملموسة. أما التحدي الثالث فهو الإيقاع المالي على المدى المتوسط حيث إننا سنكون بحاجة إلى تسريع التحول الاقتصادي والاستدامة المالية طويلة المدى؛ لأنه سيبقى المحور الأساسي في قراءة الميزانيات المقبلة.

منظور تحليلي: أين يتقاطع النهج السعودي مع الفكر الكينزي؟

النهج السعودي يتقاطع مع الإطار الكينزي في جانبين رئيسيين، أولهما هو استخدام الإنفاق الحكومي لدعم النشاط عندما تتطلب المرحلة الاقتصادية ذلك. والثاني هو توجيه الإنفاق نحو القطاعات التي تخلق أثراً مضاعفاً أكبر وتدعم تحولاً هيكلياً في

الاقتصاد. لكن النهج والإطار يختلفان في طبيعة الهدف، فبينما ترتكز النظرية الكينزية، على تخفيف أثر الركود والدورات الاقتصادية الهابطة، تستخدم السعودية نفس الأداة (الإنفاق) لغايات تحول اقتصاد طويل الأجل مما يجعل المضاعف هنا ليس مرتبطاً بالطلب الكلي بل لخلق طاقات إنتاجية جديدة وتحسين مستوى التنوع الاقتصادي. ورغم هذه التحديات تستثمر السياسة المالية السعودية في تبني نهج استباقي بهدف الحد من التقلبات الاقتصادية ودعم النمو في المراحل الانتقالية.

للتبسيط، يمكننا تلخيص ما سبق بأن العجز السعودي المتوقع لا يمكن فهمه خارج سياق المشاريع الضخمة والاستثمارات الواسعة الجارية. فهو عجز استثماري بالدرجة الأولى هادف لتقليل التقلبات في النشاط الاقتصادي خلال فترة إعادة تشكيل الاقتصاد وهو ما تحاول رؤية السعودية اجتيازه بكفاءة. لكن القراءة الأكثر دقة تحتاج وتتطلب متابعة مستمرة لعنصرين أساسيين وهما كفاءة تحويل الإنفاق الحكومي إلى طاقة إنتاجية دائمة. فيما يكمن العنصر الثاني على قدرة القطاع الخاص على مواكبة وتيرة المشاريع واستيعاب آثارها.

بهذه الزاوية، يصبح العجز (اقتصادياً) كجزء من إدارة التحول وليس انحرافاً عن الاستقرار المالي. وتبقى قيمة هذا النهج مرتبطة بقدرته على تعزيز النمو المستقبلي وتحقيق مستويات أعلى من التنويع الاقتصادي.

التحولات الكبرى لا تدار بالدفاتر فقط، بل بإحساس دقيق بما يريده الاقتصاد على المدى البعيد. وأهم ما في الميزانية الجديدة أنها قد تعيد تعريف العجز. لم يعد رمزاً للضغط... بل أداة لصناعة اتساع اقتصادي تريد السعودية أن تصل إليه بثقة لا تهتز.

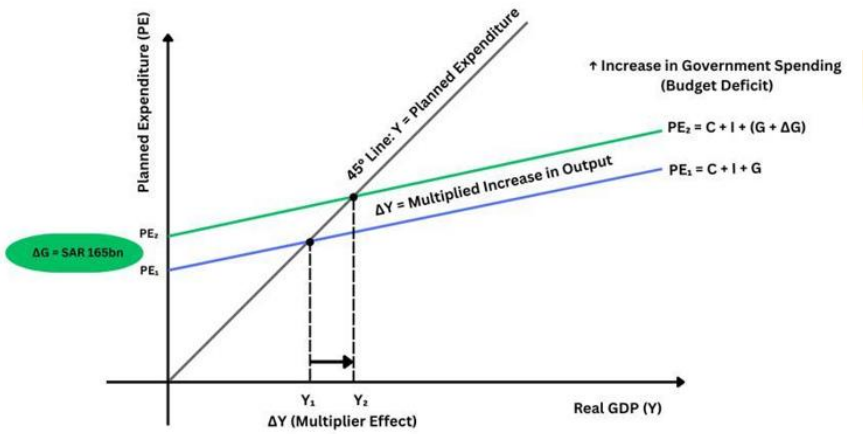

Applied to the Saudi case:
The planned budget deficit represents an upward shift in government spending (G), pushing equilibrium output to a higher level through the multiplier mechanism.

»تم نشر المقال في مجلة متمم«

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1877794

8 - رئيس الجمهورية: الجزائر مستعدة لتقديم وثائق وأدلة للهيئات القانونية الإفريقية تبرز انتهاكات الاستعمار

بقلم عايدة.ع، نشر في 15 فيفري 2026 - 09:38

أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أن الجزائر مستعدة لوضع وثائق وأدلة مادية تبرز حجم انتهاكات الاستعمار تحت تصرف الهيئات القانونية الإفريقية المختصة.

واستهل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون كلمته التي قرأها الوزير الأول سيفي غريب. في الاجتماع المنعقد على هامش أشغال الدورة العادية التاسعة والثلاثين لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي. بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بالتقدم بخالص التهاني وأسمى عبارات التقدير إلى لجنة الاتحاد الإفريقي. للقانون الدولي على الدراسة الرصينة والمعمقة التي أنجزتها. مؤكدا أنها تمثل إضافة نوعية وبالغة الأهمية في مسار التفكير القانوني الإفريقي الجماعي.

موضحا أن هذه الدراسة تأتي تنفيذاً مباشراً للقرار رقم 934 المعتمد من قبل مؤتمرنا خلال دورته السابقة. لتسلّط الضوء على الآثار القانونية المترتبة عن توصيف الاستعمار كجريمة ضد الإنسانية. وعلى تكييف بعض الممارسات المرتبطة بحقبة الاستعباد والترحيل القسري والاستعمار بوصفها أفعالاً ترقى إلى جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعوب الأفريقية.

كما أكد رئيس الجمهورية أن الجزائر تثمن هذا الجهد العلمي والقانوني المتميز. وتؤكد دعمها الكامل والثابت لكل المبادرات التي تضطلع بها مفوضية الاتحاد الإفريقي وهيئاته القانونية المختصة. الرامية إلى ترسيخ مقاربة قانونية واضحة وصريحة تُدرج الاستعمار ضمن أخطر الجرائم الدولية. بما يعزز مبادئ المساءلة، ويكرّس عدم الإفلات من العقاب، ويُسهم في إرساء عدالة تاريخية منصفة.

مضيفا أن الجزائر تدعو إلى تكريس اعتراف دولي صريح، لا لُبس فيه، من قبل المنظمات الأممية والقوى الاستعمارية. بالطبيعة الإجرامية للممارسات التي شملت الاستعباد، والترحيل القسري، والتطهير العرقي، والتعذيب، والتشريد. والاضطهاد المنهجي، وهي ممارسات تفرّدت من حيث نطاقها ووحشيتهافي التاريخ الإنساني الحديث.

وواصل رئيس الجمهورية في كلمته "انطلاقاً من تجربتها الوطنية المريرة. التي امتدت لأكثر من مائة واثنتين وثلاثين سنة من استعمار استيطاني بالغ القسوة. تعرب الجزائر عن استعدادها التام لوضع ما بحوزتها من وثائق وأدلة مادية وشهادات تاريخية موثوقة. تحت تصرف الهيئات القانونية الأفريقية المختصة. وتُبرز هذه المعطيات حجم الفظائع والانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت لإخماد مقاومة الشعب الجزائري. بما في ذلك اللجوء إلى القمع واسع النطاق واستخدام وسائل وأساليب محظورة بموجب القانون الدولي."

وتابع الرئيس تبون "وفي إطار التفويض الممنوح لبلادي، إلى جانب كل من توغو وجنوب أفريقيا وغانا. لمتابعة تنفيذ القرار 934 ضمن الأنشطة الموضوعاتية للاتحاد الأفريقي لعام 2025. بادرت الجزائر، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، إلى تنظيم مؤتمر دولي. رفيع المستوى يومي 30 نوفمبر والأول من ديسمبر 2025، تحت شعار: "جرائم الاستعمار في أفريقيا.: نحو ترسيخ الحقيقة التاريخية وتجريم الاستعمار". وهو

المؤتمر الذي شهد مشاركة واسعة لوزراء خارجية، وخبراء قانون دولي، ومؤرخين. وأكاديميين من أفريقيا وأوروبا والأمريكيتين ومنطقة الكاريبي."

مؤكدا أن هذه المناقشات المعمقة أسفرت عن اعتماد "نداء الجزائر" الذي تضمن جملة من التوصيات. أبرزها الدعوة إلى الاعتراف الرسمي بالجرائم الاستعمارية، والعمل الجاد نحو إدراج تجريم الاستعمار. صراحة ضمن قواعد القانون الدولي. تعزيز توثيق الجرائم الاستعمارية وحفظ الذاكرة التاريخية الإفريقية كجزء لا يتجزأ من العدالة التاريخية. ضمان استرجاع الممتلكات الثقافية المنهوبة، والأرشيفات الوطنية، والرفات البشرية لضحايا الاستعمار. والتأكيد على المسؤولية الدولية تجاه الآثار البيئية والاقتصادية العميقة. التي خلّفتها السياسات الاستعمارية في القارة الأفريقية.

وفي السياق ذاته، أشار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أن الجزائر تُعرب عن ارتياحها لاعتماد مقترحها. القاضي بتخصيص يوم أفريقي رسمي لإحياء ذكرى شهداء أفريقيا، والذي يصادف 30 نوفمبر من كل عام. بما يُسهم في ترسيخ الوعي التاريخي لدى الأجيال الصاعدة. وصون ذاكرة التضحيات الجسام التي قدّمتها شعوب قارتنا.

وواصل الرئيس في كلمته "وفي ظل هذا الحراك القاري المتنامي لإعادة قراءة التاريخ في ضوء القانون الدولي. اتخذت الجزائر خطوة سيادية مهمة على الصعيد الوطني، حيث صوّت البرلمان الجزائري. بتاريخ 24ديسمبر 2025، بالإجماع، على قانون يجرّم الاستعمار الذي تعرضت له الجزائر. ويهدف هذا القانون إلى تثبيت المسؤوليات القانونية، وصون الذاكرة الوطنية. وترسيخ مبدأ عدم تقادم الجرائم الجسيمة، باعتباره ركيزة أساسية لأي مقاربة جادة للمصالحة مع التاريخ. كما يُصنّف القانون ممارسات من قبيل الإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والاغتصاب. والتجارب النووية على المدنيين، والنهب المنهجي للثروات. ضمن الجرائم التي لا تسقط بالتقادم، استناداً إلى مبادئ القانون الدولي وحقوق الشعوب في الحقيقة والعدالة."

وفي ختام كلمته قال رئيس الجمهورية "إن التضحيات العظيمة التي قدّمها ملايين الأفارقة. في سبيل الحرية والكرامة والعدالة، لا يمكن أن تُطوى بالنسيان أو تُختزل في سرديات مبتورة. فالاعتراف بالحقيقة التاريخية ليس استحضاراً انتقائياً للماضي. بل

هو واجب أخلاقي وقانوني، ومدخل لا غنى عنه لبناء علاقات دولية متوازنة، قائمة على الاحترام المتبادل. والإنصاف، وصون الكرامة الإنسانية."

مضيفا "إن الجزائر، وهي تضع هذا المسار في صلب أولوياتها، تؤمن بأن ترسيخ الحقيقة والعدالة التاريخية. يشكل أساساً متيناً لشراكات مستقبلية أكثر توازناً، ولعالم يسوده القانون، لا منطق القوة."

https://www.ennaharonline.com/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85/

9 - خمس دول عربية تهيمن على إنتاج التمور عالميا.. والسعودية وتونس تقودان التصدير

تمور في السعودية - أرشيفية

فارق مريح لمصر في الإنتاج قلّما يصل إلى موانئ التصدير

الشرق الأوسط، الرياض – العربيةBusiness ، نشر في 18 :فبراير ,2026:

تواصل صناعة التمور العالمية توسعها مدفوعة بالطلب المتزايد على الغذاء الصحي وارتفاع الاستهلاك في الأسواق الآسيوية والأوروبية، فيما تحافظ الدول العربية على موقعها الريادي سواء في حجم الإنتاج أو في السيطرة على جانب كبير من التجارة العالمية.

وتشير أحدث البيانات الصادرة لعامي 2025–2026 إلى أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما زالا القلب النابض لصناعة التمور، مع حضور قوي لمصر والسعودية والجزائر وإيران والعراق ضمن قائمة أكبر المنتجين في العالم.

مصر في الصدارة.. وريادة عربية متكاملة

تصنف مصر باعتبارها أكبر منتج للتمور في العالم بإجمالي 1.9 مليون طن سنوياً، مستفيدة من المناخ المثالي والتوسع في زراعة الأراضي الصحراوية مع خطة استصلاح واسعة، وهو ما منحها زخماً زراعياً ثابتاً لعقود.

تمور السعودية (آيستوك)

وتؤكد بيانات "World Population Review 2026" أن السعودية تأتي في المركز الثاني بإنتاج يقترب من 1.6 مليون طن، مع توسع متسارع في مساحات الزراعة وبرامج الاستصلاح في مناطق مثل القصيم والمدينة المنورة.

أما الجزائر، التي تشتهر بتمور "دقلة النور" عالية القيمة، فحافظت على موقعها الثالث بإنتاج يصل إلى 1.3 مليون طن، فيما تواصل إيران والعراق تشكيل عمق تاريخي لصناعة التمور بإنتاج يناهز 1.0 مليون طن و635 ألف طن على التوالي.

كما يشهد الإنتاج في باكستان والسودان وعمان وتونس والإمارات حضوراً لافتاً، لتكتمل قائمة أكبر 10 منتجين عالمياً، وهو ما يعكس استمرار منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كأكبر تجمع لإنتاج التمور على مستوى العالم.

صعيد التصدير.. السعودية وتونس تتقدمان المشهد العالمي

وعلى الرغم من تصدر مصر للإنتاج العالمي، فإن خريطة التصدير تختلف جذرياً. فوفق أحدث بيانات "World's Top Exports" لعام 2024، تتصدر السعودية قائمة أكبر مصدري التمور في العالم، تليها تونس، ثم إسرائيل والإمارات وإيران، وهي الدول الخمس التي تستحوذ مجتمعة على 60.4% من إجمالي صادرات التمور العالمية.

تمور - (آيستوك)

وتظهر هذه التركيبة أن قوة الإنتاج لا تعني بالضرورة قوة التصدير، إذ تعتمد دول مثل مصر والجزائر على الطلب المحلي الكبير، فيما تعتمد دول أخرى على منظومات صناعية وتجارية أكثر تطوراً تتيح لها توسيع حصتها في الأسواق الدولية، خصوصاً في أوروبا وجنوب آسيا.

وبلغت قيمة الصادرات العالمية من التمور حوالي 2.63 مليار دولار في 2024، مع استمرار ارتفاع الطلب في الأسواق الأوروبية والهندية، وهو ما يعكس توسعاً تجارياً مستداماً رغم التحديات اللوجستية العالمية.

فجوة بين الإنتاج والتصدير

تظهر البيانات فجوة واضحة بين الدول الأكثر إنتاجاً وتلك الأكثر تصديراً. فمثلاً:

مصر: الأولى عالمياً في الإنتاج، لكنها ليست ضمن أكبر خمسة مصدرين بسبب التركيز على الاستهلاك المحلي.

الجزائر: الثالثة إنتاجاً، لكنها تخضع لاعتبارات لوجستية وهيكلية تقلل من قدرتها على منافسة دول مثل السعودية وتونس في الأسواق الأوروبية.

تونس: ليست من بين أكبر المنتجين، لكنها الثانية عالمياً في التصدير، مستفيدة من الجودة العالية وتنوع الأسواق.

هذه الفجوة تقدم دلالة مهمة لصناع القرار حول فرص تطوير سلاسل القيمة، خاصة في الدول ذات الإنتاج الضخم ولكن القيمة التصديرية المحدودة.

أسواق عالمية تستقبل أكثر.. وطلب متزايد على الجودة

وتشير بيانات الصادرات العالمية إلى أن الهند والمغرب والإمارات وفرنسا وتركيا هي أكبر أسواق الاستيراد، ما يعكس تنوعاً جغرافياً واسعاً في الطلب على التمور، مدفوعاً بالعادات الاستهلاكية والثقافة الغذائية والصناعة التحويلية.

كما يبرز الاتجاه نحو استهلاك التمور كمنتج صحي غني بالمعادن والسكريات الطبيعية، وهو ما يزيد من تنافسية الدول القادرة على تقديم منتجات عالية الجودة ومتنوعة من حيث الأصناف وطرق التعبئة والتغليف.

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2026/02/18/5-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D9%82%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1

10 - 5اقتصادات أفريقية تقود "ثورة التصنيفات" في 2026

الاقتصادات الأفريقية تكافح من أجل تحسين تصنيفاتها الائتمانية (الجزيرة - مولدة بالذكاء الصناعي)

طارق الشال، Published On 12/2/202612/2/2026

تدخل الاقتصادات الأفريقية عام 2026 بزخم نمو اقتصادي يدفع تصنيفاتها الائتمانية إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2020، وفق توقعات وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، مدعوما بتحسن آفاق النمو الاقتصادي، وتراجع التضخم وانخفاض نسبي في تكاليف التمويل، فضلا عن استمرار تنفيذ برامج الإصلاح المالي.

ورغم بقاء المخاطر، ترى وكالة ستاندرد آند بورز الأمريكية أن مزيج هذه العوامل يعزز النظرة المستقبلية الإيجابية للقارة السمراء، وإن كانت أقل قوة مقارنة ببداية عام 2025.

وتتوقع ستاندرد آند بورز أن يبلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا نحو 4.5% خلال 2026، مع تحسن محدود في أوضاع المالية العامة.

وترجح الوكالة تراجع متوسط العجز في الموازنات إلى 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ3.7% في 2025.

وأسهم هذا الأداء، إلى جانب زخم الإصلاحات، في تسجيل ترقيات سيادية خلال 2025 لكل من مصر وغانا وكينيا والمغرب وجنوب أفريقيا وتوغو وزامبيا، إضافة إلى رفع تصنيف المغرب إلى درجة استثمارية، ليزيد عدد الدول الأفريقية ذات التصنيف الاستثماري إلى 4 دول هي المغرب وبوتسوانا وسانت هيلينا وموريشيوس.

مديونية مرتفعة

في المقابل، تشير التقديرات إلى أن المديونية المرتفعة ستظل مصدر ضغط رئيسي، إذ يتوقع أن تتجاوز مدفوعات الديون الخارجية الحكومية للدول الأفريقية المصنفة 90 مليار دولار خلال 2026، تستحوذ مصر على النصيب الأكبر منها بنحو 27 مليار دولار،

تليها أنغولا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، ما يزيد من حساسية هذه الاقتصادات لمخاطر إعادة التمويل وتقلبات الأسواق.

كما تقدر مؤسسة التصنيف الائتماني أن يستقر متوسط الدين الحكومي في أفريقيا عند قرابة 61% من الناتج المحلي الإجمالي في 2026، من دون تحسن يذكر مقارنة بعام 2025، نتيجة تراكم العجز وضعف القاعدة الضريبية، وتركيز الإيرادات وتقليص النفقات.

ورغم أن تراجع التضخم قد يخفف تدريجيا كلفة الاقتراض المحلي، فإن خفض مستويات الدين بشكل مستدام يتطلب وقتا وإصلاحات أعمق، وفق الوكالة.

مدفوعات الديون الخارجية الحكومية للدول الأفريقية المصنفة 90 مليار دولار خلال 2026 (رويترز)

أسباب تحسن التصنيف الائتماني

ترصد الجزيرة نت في هذا التقرير أسباب تحسن التصنيف الائتماني لأبرز الدول الأفريقية في عام 2025، والضغوط الاقتصادية والمالية التي قد تؤثر على صمود هذه التصنيفات.

جنوب أفريقيا.. تحسن اقتصادي ومالي

وفق تقييم ستاندرد آند بورز تعكس النظرة الإيجابية لجنوب أفريقيا تحسنا تدريجيا في الأداء الاقتصادي والمالي مقارنة بمرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا، مدعوما بمسار ضبط مالي وسياسات إصلاحية لاحتواء الدين وتعزيز وتيرة النمو.

وترى المؤسسة أن مواصلة حكومة البلاد تنفيذ الإصلاحات قد تسهم في تحسن إضافي بالجدارة الائتمانية، في حين أن أي تباطؤ في هذا المسار قد يحد من استمرار التحسن.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون الناتج المحلي لجنوب أفريقيا خلال 2025 عند 410 مليارات دولار.

مصر.. تحسن آفاق النمو

ترى الوكالة الأمريكية أن ثمة توازنا بين تحسن آفاق النمو واتجاهات ميزان المدفوعات في هذا البلد العربي، مقابل استمرار الضغوط المرتبطة بعجز المالية العامة وارتفاع الدين، بما في ذلك الالتزامات الخارجية التجارية.

وتشير المؤسسة إلى أن تسارع وتيرة خفض الدين وتعزيز الاستثمار الأجنبي قد يدعم تحسنا في التصنيف الائتماني، في حين أن تراجع الالتزام بالإصلاحات أو تفاقم اختلالات التمويل الخارجي قد يضغط سلبا على النظرة المستقبلية لتصنيف البلاد.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي لمصر قد يصل إلى 347 مليار دولار، وفق بيانات 2025.

البنك المركزي المصري (رويترز)

نيجيريا.. استمرار الإصلاحات

تعكس رؤية ستاندرد آند بورز مزيجا بين استمرار الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو في نيجيريا، ووجود ضغوط مالية متوقعة مع اتساع عجز الميزانية إلى نحو 4% في 2026 مقارنة بـ3% في 2025، في ظل انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الرأسمالي.

وتتوقع المؤسسة تحسنا في الأوضاع الخارجية للبلاد مع ارتفاع تحصيل الإيرادات إلى نحو 12% من الناتج، وتسجيل فائض في الحساب الجاري يقارب 4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2026.

ويقدر صندوق النقد الدولي حجم الناتج المحلي لنيجيريا بحوالي 188 مليار دولار، وفق بيانات العام 2025.

المغرب.. تحسن الأداء المالي

ترى وكالة ستاندرد آند بورز أن الرباط توازن بين زخم الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو والتنويع وضبط الموازنة، وبين تحديات مستمرة تتعلق بانخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع البطالة.

وتشير المؤسسة إلى أن تسارع النمو الاقتصادي للمملكة وتحسن الأداء المالي أو المضي نحو نظام صرف أكثر مرونة قد يدعم رفع التصنيف، في حين أن أي تدهور ملموس في الأوضاع المالية أو الخارجية قد يشكل ضغطا سلبيا على الجدارة الائتمانية.

ويرجح صندوق النقد وصول حجم الناتج المحلي للمغرب إلى 166 مليار دولار.

البنك المركزي المغربي (بنك المغرب) (الجزيرة)

كينيا.. ارتفاع الاحتياطي الأجنبي

تعكس النظرة المستقرة لكينيا لدى وكالة ستاندرد آند بورز تراجع مخاطر السيولة الخارجية قصيرة الأجل بدعم من ارتفاع الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى نحو 12 مليار دولار، وخفض مدفوعات أصل سندات يوروبوند إلى 108 ملايين دولار خلال عامي 2026 و2027.

في المقابل، تستمر الضغوط المالية مع بقاء تكاليف خدمة الدين عند أكثر من 30% من إيرادات الحكومة، وسط مخاطر تأخر التمويل الميسر قبيل الانتخابات المرتقبة في أغسطس/آب 2027.

ووفق صندوق النقد الدولي يقدر إجمالي الناتج المحلي لكينيا بحوالي 132 مليار دولار.

النظرة المستقرة لكينيا لدى وكالة ستاندرد آند بورز تعكس تراجع مخاطر السيولة الخارجية قصيرة الأجل (الفرنسية)

تباين مسارات التحسن

تكشف المقارنة بين الدول الخمس الأفريقية أن مسار التحسن الائتماني في أفريقيا يتسم بتباين واضح في الدوافع والنتائج، إذ تستند بعض الدول إلى إصلاحات مالية وهيكلية تدعم الثقة تدريجيا، فيما تبقى أخرى مقيدة بارتفاع العجز وأعباء الدين رغم تحسن مؤشرات النمو. ففي حين تستفيد جنوب أفريقيا والمغرب من مسار ضبط مالي وإصلاحات داعمة للاستقرار، وتراهن نيجيريا على تعميق الإصلاحات وتحسن مركزها الخارجي، تظل مصر وكينيا أكثر عرضة لضغوط التمويل وارتفاع كلفة خدمة الدين.

وتشير المعطيات إلى أن حجم الاقتصاد وحده، سواء في جنوب أفريقيا التي يناهز ناتجها 410 مليارات دولار، أو في مصر ونيجيريا، لا يشكل ضمانة لتحسن سريع في الجدارة الائتمانية، ما لم يترافق مع انضباط مالي مستدام وقدرة على احتواء الدين.

في المقابل، يعكس الأداء المالي الأكثر توازنا في المغرب، مدعوما بإصلاحات هيكلية، مسارا أكثر استقرارا في النظرة المستقبلية، ما يؤكد أن استدامة التحسن الائتماني ترتبط بجودة السياسات بقدر ارتباطها بمعدلات النمو.

وتحسن التصنيف الائتماني في أفريقيا لا يعني بالضرورة رخاء معيشيا فوريا، بل يعني "انخفاض مخاطر الإقراض" بالنسبة للمستثمرين الدوليين.

ضغوط اجتماعية مهددة

وفي هذا السياق، يرى أستاذ الاقتصاد المغربي عبد الخالق التهامي أن الحفاظ على تصنيفات مستقرة يظل مهمة صعبة في ظل تصاعد الضغوط الاجتماعية داخل معظم الدول الأفريقية.

ويوضح في حديث مع الجزيرة نت أن الحكومات، مع تزايد المطالب الاجتماعية تضطر إلى رفع الإنفاق على التعليم والصحة والأمن، ما يؤدي غالبا إلى اتساع العجز المالي واللجوء إلى الاستدانة، ويجعل تحسن التصنيف عرضة لانتكاسة، خاصة في غياب موارد إضافية أو نمو مرتفع ومستدام.

ويحذر التهامي من هشاشة هذا المسار في غرب أفريقيا على وجه الخصوص، في ظل تراجع الأطر الاقتصادية المشتركة وارتفاع مخاطر التعثر، مشيرا إلى السنغال بوصفها مثالا على تراكم اختلالات مالية تعترف بها الحكومة نفسها.

مقر البنك المركزي لدول غرب أفريقيا في السنغال (شترستوك)

إصلاحات مطلوبة

يرى التهامي أن تحويل تحسن التصنيفات الائتمانية لكبرى الاقتصادات الأفريقية إلى نمو طويل الأجل يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة، في مقدمتها تقليص الفساد، وتوجيه الاستثمارات نحو أنشطة إنتاجية، ومعالجة اقتصاد الظل (الاقتصاد غير

الرسمي)، إلى جانب الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، مستشهدا بجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تمتلك ثروات معدنية ضخمة، دون أن ينعكس ذلك على مستويات معيشة السكان.

من جانبه يعتبر الخبير الاقتصادي السوداني محمد النایر أن التحسن الحقيقي في الجدارة الائتمانية الأفريقية منذ 2020 يرتبط ببدء انتقال عدد من الدول من تصدير الموارد الخام إلى مراحل التصنيع وإضافة القيمة المضافة، ما عزز الأداء الاقتصادي ورفع مرونة بعض الاقتصادات أمام الصدمات المتتالية.

غير أن النایر حذر في حديث مع الجزيرة نت من أن ارتفاع استحقاقات الديون الخارجية، يمثل مؤشرا خطيرا على الاستقرار المالي، معتبرا أن الدين "بات شكلا جديدا من أشكال الاستعمار الاقتصادي"، في ظل تراكم الفوائد والغرامات.

ويخلص الاقتصادي السوداني إلى أن معالجة أزمة الديون، سواء بالإعفاء أو الجدولة أو التخفيض، تظل شرطا أساسيا لضمان استدامة التحسن الائتماني، وعدم تحوله إلى مكسب مؤقت سرعان ما يتلاشى.

https://www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2026/2/12/credit-africa-economy-hold

11 - دولة عربية تحقق الاكتفاء الذاتي لأكثر من 48 منتجاً زراعياً وتمنع الاستيراد

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 01 :فبراير ,2026:

أعلنت وزارة الزراعة العراقية تحقيق الاكتفاء الذاتي لأكثر من 48 منتجاً زراعياً ومنع استيرادها من الخارج، مؤكدة استمرار نمو القطاع الزراعي رغم التحديات المناخية والجفاف. وقال وكيل وزارة الزراعة، مهدي سهر الجبوري، إن "نمو القطاع الزراعي في العراق يستمر بوتيرة تصاعدية رغم قلة الإيرادات المائية والتغيرات المناخية والجفاف."

وأضاف أن "الوزارة تعمل على توفير المحاصيل الزراعية بما في ذلك الخضروات الصيفية والشتوية، من خلال اتباع التقنيات الحديثة في الزراعة خلال موسم الشتاء

مثل الزراعة المحمية البلاستيكية، وطريقة الري بالتنقيط، وكذلك المحاصيل الصيفية باستخدام الطرق التقليدية للري"، وفقاً لوكالة الأنباء العراقية "واع."

وأوضح أن "هذه الإجراءات ساهمت في تحقيق وفرة من المنتجات الزراعية بلغت أكثر من 48 منتجاً تم منع استيرادها من الخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها، ومن أبرزها محصول الطماطم، البطاطا، الورقيات مثل القرنبيط والخس، وبقية المحاصيل، إضافة إلى التمور بأنواعها كافة التي تم منع استيرادها منذ عام 2003 وحتى الآن."

وقال الجبوري إن "المنتجات الأخرى، مثل العسل، بيض المائدة، ولحم الدجاج الحي والمجمد، خضعت لقرارات منع الاستيراد لحماية المنتج المحلي، وتوفير الدعم للمزارعين"، مؤكداً أن "هذه الإجراءات تتماشى مع جهود الوزارة لحماية المنتج المحلي وضمان استقرار الأسواق." وأشار إلى أن "السيطرة على الأسعار في الأسواق المحلية تمت من خلال التوازن بين العرض والطلب، ما ساهم في توفر المنتجات المحلية على نطاق واسع وبأسعار مستقرة، بالإضافة إلى منع دخول أي سلع مهربة من الخارج."

وقال وكيل وزارة الزراعة إن "بعض المنتجات الفائضة في الإنتاج المحلي يتم تصديرها إلى الخارج، خاصة البطاطا والتمور بكميات كبيرة."

https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2026/02/01/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF-48-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%83%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A

12 - لسداد ديون الحكومة.. مصر تطرح "سند المواطن" بعائد شهري

وزارة المالية المصرية تسعى لتقليل الاعتماد على أدوات الدين الموجهة للمؤسسات والبنوك (موقع الوزارة)

Published On 22/2/202622/2/2026

تشرع وزارة المالية المصرية اليوم الأحد بطرح "سند المواطن" للأفراد بعائد سنوي ثابت يبلغ 17.75% يصرف شهريا، ولمدة 18 شهرا، على أن يتم الاكتتاب حصريا عبر مكاتب البريد المنتشرة في جميع المحافظات المصرية حتى 8 مارس/آذار المقبل.

وقال وزير المالية المصري أحمد كجوك إن الإصدار الجديد يوفر أداة ادخارية واستثمارية آمنة بعائد دوري ثابت، بما يمنح المواطنين فرصة للاستثمار المباشر في الأوراق المالية الحكومية بسهولة، مع إمكانية الاسترداد وفق الضوابط المعلنة.

أحمد كجوك وزير المالية المصري (موقع الوزارة)

تفاصيل الطرح والاكتتاب

تبلغ القيمة الإسمية للسند الواحد 1000 جنيه (قرابة 21 دولار)، ويبدأ الحد الأدنى للشراء من 10 آلاف جنيه (209 دولارات)، فيما يُصرف العائد (الكوبون) شهريا في يوم 15 من كل شهر.

وأوضحت رئيسة مجلس إدارة البريد المصري داليا الباز أن اختيار مكاتب البريد كمنفذ حصري خلال المرحلة الأولى "يعكس الثقة في قدراته التشغيلية"، مشيرة إلى أن الهيئة تقوم بدور قناة بيع وتنفيذ فقط، بينما تبقى وزارة المالية هي الجهة المصدرة للسند، والمسؤولة عن تحديد العائد.

ويُعد "سند المواطن" أول طرح من نوعه موجه مباشرة للأفراد كأداة دين حكومية بحتة، في إطار مساعي الحكومة لتوسيع قاعدة المستثمرين وتنويع المنتجات الادخارية المتاحة.

وخفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة في أول اجتماعات لجنة السياسة النقدية خلال عام 2026، بـ 1%، ليصل سعر عائد الإيداع إلى 19%، وسعر عائد الإقراض إلى 20%.

البريد المصري (المركز الاعلامي)

تنويع مصادر التمويل

ويرى مراقبون أن الخطوة تستهدف بالأساس تنويع مصادر تمويل الديون السيادية لمصر، عبر جذب شريحة جديدة من الممولين الأفراد، بما يوفر للمالية العامة تمويلات منخفضة التكلفة مقارنة ببعض البدائل التقليدية.

ويأتي الطرح في وقت تتجه فيه وزارة المالية إلى توسيع قاعدة المستثمرين المحليين، وتقليل الاعتماد النسبي على أدوات الدين الموجهة للمؤسسات والبنوك في ظل أزمة تمويل كبيرة، وتجاوز خدمة الدين الحدود الآمنة المتعارف عليها دوليا، إذ تعادل نحو 140% من الإيرادات، ما يعكس ضيق الحيز المالي، وتزايد الاعتماد على الاقتراض.

يذكر أن جزء كبير من كلفة خدمة الديون المصرية يتم سداده عبر الاقتراض الجديد (إعادة التمويل) وليس من الإيرادات، مما يراكم أصل الدين.

المصدر :الجزيرة +الصحافة المصرية

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2026/2/22/%D9%84%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D8%B3%D9%86%D8%AF

13 - مشروعات عملاقة ترقب انطلاقة قوية (تقرير)

قطاع الطاقة العراقي في 2026.. مشروعات عملاقة ترقب انطلاقة قوية (تقرير)

أحمد بدر، 22-02-2026

يترقب قطاع الطاقة العراقي في 2026 دخول مرحلة مفصلية، مع اقتراب إطلاق حزمة مشروعات كبرى في النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة، وسط مساعٍ حكومية لتحسين أمن الطاقة وتقليل الهدر وتعظيم الاستثمارات الأجنبية في واحدة من أكثر السنوات ترقباً.

وبحسب مستجدات قطاع الطاقة في العراق لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإنه من المقرر أن يشهد العام الجاري انتقال عدد من المشروعات من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ والتشغيل، بما يعزز الثقة في قدرة بغداد على إدارة ملفات الطاقة المعقّدة.

وتعكس التحركات المرتقبة أن قطاع الطاقة العراقي يستهدف معالجة اختناقات تاريخية، أبرزها حرق الغاز، ونقص الوقود لمحطات الكهرباء، وتأخُّر مشروعات الطاقة الشمسية، إضافة إلى إعادة هيكلة الشراكات مع الشركات العالمية الكبرى.

وتأتي هذه التطورات في وقت تحتاج فيه البلاد إلى استقرار إنتاجي واستثماري طويل الأجل، وسط تحديات جيوسياسية وضغوط مالية، ما يجعل نجاح هذه المشروعات مؤشراً حاسماً على مسار قطاع الطاقة العراقي في 2026.

دخول مشروع الغاز المتكامل حيز التشغيل

يمثّل دخول المرحلة الأولى من مشروع تنمية الغاز المتكامل نقطة تحول في قطاع الطاقة العراقي في 2026، كونه أحد أكبر المشروعات الإستراتيجية لمعالجة الغاز المصاحب وتعزيز إنتاج الطاقة، ضمن شراكة تضم وزارة النفط العراقية وتوتال الفرنسية وشركة قطر للطاقة.

شعار توتال إنرجي - الصورة من موقع الشركة

ويستند المشروع إلى اتفاقيات وُقّعت ضمن المرحلة الثانية لصفقة الـ27 مليار دولار، الموقّعة في يوليو/تموز 2023، بهدف تطوير 4 مشروعات طاقة عملاقة في البصرة، تشمل الغاز والنفط والمياه والطاقة المستدامة.

وتُعدّ هذه المرحلة من قطاع الطاقة العراقي في 2026 ثمرة عقود تشغيل مشتركة، أبرزها عقد تشغيل حقل أرطاوي، ومحطة معالجة مياه البحر بطاقة 7.5 مليون برميل يومياً لدعم الضغوط المكمنية في الحقول الجنوبية.

كما يشمل المشروع محطة معالجة مركزية للنفط والغاز، بطاقة 210 آلاف برميل نفط يومياً و163 مليون قدم مكعبة غاز، إلى جانب محطة معالجة غاز بطاقة 600 مليون قدم مكعبة، بما يحدّ من الحرق ويعزز كفاءة الإنتاج.

وتسهم هذه المنظومة المتكاملة في توفير إمدادات طاقة مستقرة، وتقليل الاعتماد على الوقود المستورد، ودعم الشبكة الكهربائية، بما يرسّخ مكانة المشروع بصفته أحد أعمدة التحول الهيكلي في قطاع الطاقة العراقي.

حسم صفقة حقل غرب القرنة 2

ينتظر قطاع الطاقة العراقي في 2026 حسم صفقة حقل غرب القرنة 2، بعد انسحاب شركة لوك أويل الروسية، في ظل العقوبات الأميركية والبحث عن مشترين دوليين قادرين على مواصلة تطوير الحقل العملاق.

وتبرز إكسون موبيل وشيفرون الأميركيتين، إلى جانب "مداد" السعودية للطاقة، أبرز المهتمين بشراء حصة الأغلبية، في خطوة تعكس تغيُّر موازين الشراكات داخل السوق العراقية.

وتؤكد هذه التحركات أن قطاع الطاقة في العراق سيشهد إعادة تموضع استثماري، مع سعي بغداد لجذب شركات أميركية وغربية كبرى، بما يعزز التنوع ويقلل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على طرف واحد، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتُقدَّر قيمة أصول لوك أويل الخارجية، بما فيها غرب القرنة 2، بنحو 22 مليار دولار، لذا سيمثّل حسم الصفقة عاملاً حاسماً لاستقرار إنتاج الحقل، الذي يُعدّ من المشروعات الأساسية في منظومة النفط العراقي، وركيزة مهمة لاستدامة الصادرات والإيرادات الحكومية.

لافتة على مدخل حقل غرب القرنة 2 في العراق- الصورة من وزارة النفط

بدء تنفيذ مشروع حقل طوبة النفطي

يشكّل مشروع حقل طوبة أحد أعمدة قطاع الطاقة العراقي في 2026، مع التوجُّه لبدء تنفيذه الكامل عبر تحالف تقوده شركات صينية، بعد توقيع اتفاقية مبادئ لتطوير حقل متكامل متعدد الأنشطة.

ويستهدف المشروع رفع إنتاج النفط إلى 200 ألف برميل يومياً، إلى جانب استثمار 50 مليون قدم مكعبة من الغاز، ضمن خطة حكومية لدعم الاكتفاء الذاتي وتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية.

ويعكس مشروع طوبة توجُّه قطاع الطاقة العراقي نحو المشروعات المتكاملة، إذ يشمل إنشاء مصفاة بطاقة 200 ألف برميل، ومصنع بتروكيمياويات، ومعمل أسمدة، ومحطتي كهرباء لتأمين الطاقة.

ومن المنتظر أن يوفّر المشروع نحو 1200 ميغاواط من الكهرباء النظيفة، ما يخفف الضغط على الشبكة الوطنية، ويوفر فرص عمل واسعة لأبناء محافظة البصرة ومناطق الزبير المحيطة بالحقل.

ويُتوقَّع أن يسهم المشروع في دعم الاقتصاد المحلي وزيادة القيمة المضافة للنفط والغاز، عبر التحول من التصدير الخام إلى التصنيع والتكامل الصناعي، بحسب ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

بدء التشغيل التجاري لمحطات الطاقة الشمسية

يمثّل التشغيل التجاري لمحطة كربلاء الشمسية والمرحلة الأولى من شمس البصرة تطوراً محورياً في قطاع الطاقة العراقي في 2026، مع دخول قدرات نظيفة جديدة إلى الشبكة الوطنية للمرة الأولى بهذا الحجم.

ومن المقرر أن يبدأ التشغيل التجاري لمحطة كربلاء خلال النصف الأول من العام، بعد افتتاح مرحلتها الأولى بقدرة 22 ميغاواط، ضمن مشروع تصل قدرته الإجمالية إلى 300 ميغاواط.

وتعزز هذه المشروعات مكانة قطاع الطاقة العراقي في 2026 في مسار التحول الطاقي، إذ تستهدف الحكومة رفع حصة الطاقة المتجددة إلى 12% بحلول 2030، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

محطة كربلاء للطاقة الشمسية

أمّا مشروع شمس البصرة، فيستعد لبدء التشغيل التجاري بقدرة 250 ميغاواط خلال الربع الأول من العام، بعد اكتمال الاختبارات الفنية وربط الإنتاج بالشبكة الوطنية.

وتسهم هذه المحطات في استقرار الإمدادات، وتخفيف الانبعاثات، ودعم الطلب المتزايد على الكهرباء، خاصة في المحافظات الجنوبية ذات الأحمال العالية.

بدء تشغيل أول منصة لاستيراد الغاز المسال

يُعدّ تشغيل أول منصة لاستيراد الغاز المسال خطوة حاسمة في قطاع الطاقة العراقي في 2026، لمعالجة النقص الحادّ في وقود محطات الكهرباء، خاصة مع تراجع الإمدادات القادمة من إيران.

ومن المقرر أن تدخل المنصة العائمة الخدمة قبل يونيو/حزيران، بطاقة تصل إلى 500 مليون قدم مكعبة يومياً، بما يدعم إنتاج ما بين 3 آلاف و4 آلاف ميغاواط من الكهرباء.

ويعكس المشروع توجُّه قطاع الطاقة العراقي نحو حلول سريعة ومرنة، عبر التعاقد مع شركة إكسيليريت إنرجي الأميركية، الرائدة عالمياً في تشغيل وحدات التخزين وإعادة التغويز العائمة.

ويشمل العقد تشغيل وحدة قادرة على استقبال شحنات بسعات تصل إلى 170 ألف متر مكعب، مع قدرة إعادة تغويز عالية، إضافة إلى خدمات التشغيل والدعم الفني المتخصص.

ومن شأن المنصة أن تعزز أمن الطاقة، وتمنح الحكومة هامشاً أوسع لإدارة الطلب الكهربائي خلال أوقات الذروة، إلى حين اكتمال مشروعات الغاز المحلية.

https://attaqa.net/2026/02/22/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-2026-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%82/

14 - صندوق الاستثمارات العامة السعودي "PIF" يخفض استثماراته في الأسهم الأميركية المدرجة إلى 12.9 مليار دولار

تراجعت استثماراته في السوق الأميركية إلى أدنى مستوى منذ 2020

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 19 :فبراير ,2026:

خفض صندوق الاستثمارات العامة السعودي "PIF" قيمة استثماراته في الأسهم الأميركية المدرجة إلى 12.9 مليار دولار بنهاية الربع الرابع من 2025، مقارنة بـ 19.4 مليار دولار في نهاية الربع الثالث، وفقاً لأحدث إفصاح قدمه إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية، لتتراجع بذلك حيازاته في السوق الأميركية إلى أدنى مستوى لها منذ الربع الرابع من 2020.

وأظهرت الوثائق أن الصندوق يحتفظ بحصص في خمس شركات هي لوسيد غروب Lucid Group -وإلكترونيك آرتس Electronic Arts - وأوبر تكنولوجيز Uber - وألوريون تكنولوجيز Allurion Technologies - وكلاريتيف.Clarivate - Technologies

وتجدر الإشارة إلى أن ملكية الصندوق في Take-Two قد نُقلت إلى شركة سافي التابعة له، لذا لم تظهر ضمن القائمة المقدمة لهيئة الأوراق المالية.

ويأتي إعادة ترتيب المحفظة في وقت تُسرّع فيه المملكة جهودها لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط ضمن رؤية 2030، حيث يلعب صندوق الاستثمارات العامة دوراً محورياً في توظيف رؤوس الأموال محلياً ودولياً.

https://www.alarabiya.net/amp/aswaq/financial-markets/2026/02/19/pif-%D9%8A%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-129--%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

15 - خطة الكويت تأجير حصة بشبكة خطوط أنابيب النفط.. الدوافع والتداعيات (تقرير)

نوار صبح، 2026-02-17

مصفاة الزور النفطية الكويتية – الصورة من وكالة الصحافة الفرنسية

يتابع المحللون دوافع وتداعيات خطة الكويت لتأجير حصة في شبكة خطوط أنابيب النفط، إذ تسعى البلاد إلى زيادة الدفقات النقدية واستقطاب شركات النفط العالمية لتطوير الاكتشافات البحرية الحديثة.

وتعكس الخطة، هذا الشهر، صفقات مماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها في السنوات الأخيرة، وفقاً لما رصدته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

الصفقة -التي يُرجّح أن تكون عبارة عن تأجير خطوط الأنابيب متبوعاً بإعادة استئجارها- قد تصل قيمتها إلى 7 مليارات دولار.

وتتجاوز الصفقة الجانب المالي بكثير، إذ تُشير الكويت إلى أنها تُصبح أكثر انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي في قطاعَي النفط والغاز، وهو ما قد يُتيح زيادة كبيرة في إنتاج النفط.

وأدى تثبيط القوانين الكويتية للاستثمار الأجنبي في هذا القطاع لعقود إلى إعاقة التنمية، ونتيجة لذلك، لم تتمكن البلاد من زيادة قدرتها الإنتاجية بما يتماشى مع الدول النظيرة.

مقارنة مع الإمارات

رفعت الإمارات العربية المتحدة قدرتها الإنتاجية إلى 4.85 مليون برميل يومياً في عام 2025، مقارنةً بـ2.9 مليون برميل يومياً في عام 2010، بينما انخفضت القدرة الإنتاجية في الكويت، التي تتمتع بإمكانات تنموية كبيرة، ثم تعافت خلال المدة نفسها.

وبلغت القدرة الإنتاجية لمؤسسة البترول الكويتية 3.2 مليون برميل يومياً فقط في عام 2025، بانخفاض طفيف عن ذروتها في عام 2010 البالغة 3.3 مليون برميل يومياً.

من ناحيتها، تُفضّل شركات النفط العالمية الاستثمار بموجب عقود تقاسم الإنتاج، التي تُمكّنها من تسجيل احتياطياتها في موازناتها العمومية، ثم الاقتراض بضمان هذه الأصول.

وبالنظر إلى أن دستور البلاد يحظر الملكية الأجنبية للموارد الطبيعية، فقد اضطرت شركات النفط العالمية إلى العمل هناك بموجب اتفاقيات خدمات تقنية، التي تُقدّم حوافز أقل.

وإذا أُتيحت لها الخيارات، فقد تُخصص شركة نفط عالمية لديها اتفاقية تقاسم إنتاج في دولة ما واتفاقية خدمات في الكويت، موارد أكثر وأفضل للدولة التي تُقدّم اتفاقية تقاسم الإنتاج.

وحاولت الحكومة تقديم اتفاقيات خدمة محسّنة لشركات النفط العالمية قبل 20 عاماً في إطار المشروع -وهو برنامج لتطوير 450 ألف برميل يومياً من القدرات الجديدة في حقول النفط الشمالية-، لكن البرلمان عرقل هذه الجهود.

خطة تأجير أنابيب النفط الكويتية

في عام 2024، قام الأمير مشعل الأحمد الصباح، الذي تولّى العرش حديثاً آنذاك، بحلّ البرلمان، وتبذل الحكومة حالياً جهوداً حثيثة لجذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف قطاعات الاقتصاد.

وبلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 0.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2020-2024، وهو أقل بكثير من متوسط دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 2.7%.

وتُعدّ الشروط المحسّنة في قطاعَي النفط والغاز من العوامل التي قد تُسهم في تحسين هذا الوضع.

وتُعدّ الاستثمارات الأجنبية موضع ترحيب، لكن الكويت تمتلك صندوقاً سيادياً بقيمة تريليون دولار (ما يعادل 675 ألف دولار تقريباً لكل مواطن) وتحقق فوائض كبيرة سنوياً، بحسب التفاصيل التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

إن ما يحتاج إليه قطاع النفط بالدولة هو التزام جادّ من شركات النفط العالمية وغيرها من الشركات الأجنبية، بما يُتيح نقل التكنولوجيا والخبرات لمساعدة البلاد على تحقيق أقصى استفادة من مواردها النفطية.

ومن المتوقع أن تكون صفقة خطوط الأنابيب نفسها غير مثيرة للجدل نسبياً.

ومن المرجّح أن تُصاغ بشكل اتفاقية تأجير وإعادة استئجار مماثلة لتلك التي استعملتها شركة أرامكو السعودية في عامَي 2021 و2022 فيما يتعلق بخطوط أنابيب النفط والغاز التابعة لها، ولن يمتلك الأجانب أياً من موارد الكويت الطبيعية.

حقل جزة البحري - الصورة من مؤسسة البترول الكويتية (13 أكتوبر 2025)

السيطرة التشغيلية على خطوط الأنابيب

عندما أعلن رئيس الوزراء أحمد عبدالله الصباح الصفقة، في 4 فبراير/شباط الجاري خلال مؤتمر صناعي، حرصَ على تأكيد أن الأجانب لن يكون لهم أيّ سيطرة تشغيلية على خطوط الأنابيب، وأن الشبكة ستبقى مملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية.

من جانبهم، سيُبدي المستثمرون الأجانب اهتماماً بصفقة خطوط أنابيب النفط.

ويوفر هيكل التأجير وإعادة الاستئجار للمؤسسات المالية رؤية واضحة للتدفقات النقدية طوال مدة الاتفاقية. وقد استثمرت شركات بلاك روك، وتشاينا ميرشانتس كابيتال، ومبادلة الإماراتية في صفقات خطوط الأنابيب السعودية، بقيمة إجمالية بلغت 27.9 مليار دولار.

بهذا، أصبح المستثمرون الأجانب أكثر ترحيباً للاستثمار في قطاع النفط الكويتي، إلّا أن جذب شركات النفط العالمية لتمويل عمليات التنقيب والإنتاج يختلف تماماً عن بيع حصة من التدفقات النقدية المستقبلية للمستثمرين الماليين الأجانب.

وصرّح رئيس الوزراء الكويتي أحمد عبدالله الصباح في 4 فبراير/شباط الجاري بأن الكويت ترغب في استقطاب شركات النفط العالمية لتطوير الاكتشافات البحرية الحديثة -حقول النوخذة وجزّة والجليعة-، ومن ثم رفع القدرة الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2035.

ويكمن التحدي الذي يواجه الكويت في منح شركات النفط العالمية حصة كافية للمشاركة دون المساس بالمحرمات الراسخة المتعلقة بالملكية الأجنبية.

https://attaqa.net/2026/02/17/%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7-%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A8

16 - شحنة غاز مسال تتجنب قناة السويس وتذهب إلى وجهة نادرة

ياسر نصر

2026-02-23

ناقلة الغاز المسال ميثان جوليا لويز - الصورة من مارين ترافيك

تجنبت شحنة غاز مسال قناة السويس في رحلتها إلى وجهة نادرة بما يكشف التحولات في أسواق الغاز، خاصةً تدفقات التجارة العالمية وتأثُّرها بتقلبات الطقس.

وصلت الشحنة من أستراليا إلى تركيا لأول مرة، بعد أن غيّرت وجهتها في اللحظات الأخيرة، وفق رصد منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، متجنبةً المرور عبر قناة السويس، ومتجهة إلى سوق تُعدّ نادرة نسبياً لصادرات أستراليا من الغاز المسال.

حُملت شحنة الغاز المسال على متن الناقلة ميثان جوليا لويز (Methane Julia Louise LNG)، وهي سفينة ترفع علم برمودا، وتديرها شركة غازلوغ لخدمات الغاز المسال(GasLog LNG Services) ، وهي شركة يونانية متخصصة في تشغيل ناقلات الغاز.

وبحسب بيانات تتبُّع السفن وصور الأقمار الصناعية، فقد فرّغت الناقلة حمولتها البالغة نحو 72.5 ألف طن في أحد الموانئ التركية، بعد أن كانت متجهة في الأصل إلى فرنسا، قبل أن تغيّر مسارها فجأة.

تغيير مسار شحنة غاز مسال

تشير البيانات إلى أن شحنة الغاز المسال كانت مخصصة للسوق الفرنسية، غير أن انتهاء العاصفة الشتوية في أوروبا وتحسُّن الأحوال الجوية أسهما في تعديل وجهتها إلى تركيا، في ظل تغيرات سريعة في فروق الأسعار والطلب الفوري.

ويُعدّ وصول شحنات أسترالية إلى أوروبا أو أميركا الجنوبية أمراً نادراً بطبيعته، نظراً إلى أن معظم الإمدادات الأسترالية تُوجَّه تقليدياً إلى الأسواق الآسيوية القريبة، وعلى رأسها الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

الخريطة التالية -حصلت عليها منصة الطاقة من كبلر- تُظهر مسار شحنة غاز مسال نادرة من أستراليا إلى أوروبا:

تقارير الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

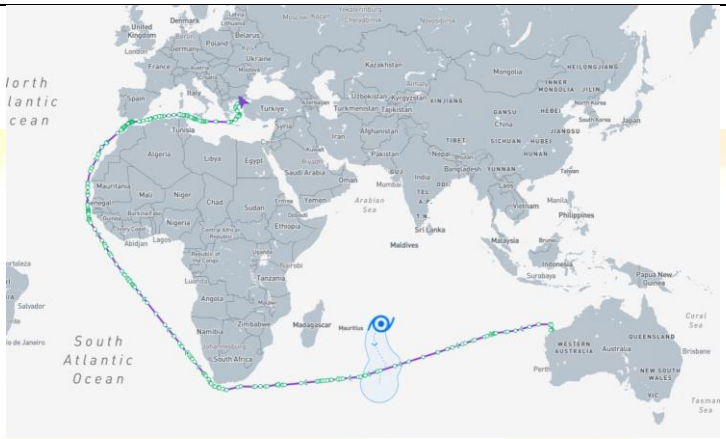

وسُجلت في السابق شحنات محدودة من أستراليا إلى تشيلي، إلّا أنّ توجُّه شحنة غاز مسال إلى تركيا يمثّل مساراً غير معتاد، ويعكس حالة إعادة توزيع عالمية للإمدادات في ضوء تراجع الطلب الآسيوي، خاصةً بعد انخفاض واردات الصين عن المستويات المتوقعة.

وتعكس الرحلة الطويلة حالة من ضعف سوق الغاز المسال في آسيا خلال الأشهر الأخيرة، بعدما خفّضت الصين مشترياتها الفورية مقارنة بالتقديرات السابقة، ما دفع بعض المنتجين لإعادة توجيه الشحنات نحو أسواق بديلة.

تجنُّب قناة السويس

أظهرت بيانات الملاحة أن الناقلة تجنبت قناة السويس خلال رحلتها، وهو ما يعكس اعتبارات لوجستية وأمنية وتجارية، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في بعض مسارات الشحن، إلى جانب حسابات التكلفة والوقت.

هذا التحول مثال على مرونة تجارة الغاز المسال، التي تسمح بإعادة توجيه الشحنات في أثناء الإبحار استجابةً لتحركات الأسعار الفورية، والظروف المناخية، ومستويات التخزين في الأسواق المستوردة.

ويأتي وصول شحنة غاز مسال أسترالية بالتزامن مع طفرة غير مسبوقة في واردات تركيا خلال يناير/كانون الثاني 2026، إذ سجلت البلاد أعلى مستوى شهري في تاريخها.

وكشفت بيانات وحدة أبحاث الطاقة أن واردات تركيا بلغت 2.657 مليون طن في يناير/كانون الثاني 2026، بزيادة 27.4% مقارنة بالشهر نفسه من عام 2025، الذي سجل 2.085 مليون طن.

ويمثّل الرقم امتداداً لمنحنى صاعد خلال السنوات الأخيرة، إذ قفزت واردات يناير/كانون الثاني من 2.075 مليون طن في 2023، وصولاً إلى الذروة الحالية في 2026.

وكان إجمالي واردات تركيا من الغاز المسال قد ارتفع خلال عام 2025 إلى 12.22 مليون طن، مقابل 9.1 مليون طن في 2024، بزيادة تتجاوز 3 ملايين طن.

الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- يستعرض أكبر مصدّري الغاز المسال إلى تركيا في 2025:

ومنذ عام 2016، ضاعفت تركيا قدرتها اليومية على إعادة التغويز أكثر من 5 مرات، لترتفع من 34 مليون متر مكعب يومياً إلى 161 مليون متر مكعب حالياً، مع خطط للوصول إلى 200 مليون متر مكعب ضمن مستهدفات 2026.

وأتاح التوسع لأنقرة تنويع مصادرها والتعامل مع 34 دولة موردة، ما قلّل الاعتماد على مسار خط أنابيب واحد، وعزّز أمن الإمدادات، خاصةً خلال ذروة الطلب الشتوي.

أكبر مصدري الغاز المسال إلى تركيا

تصدرت الولايات المتحدة قائمة أكبر مصدري الغاز المسال إلى تركيا خلال يناير/كانون الثاني 2026، بحجم بلغ 1.867 مليون طن، مستحوذةً على نحو 70% من إجمالي الواردات الشهرية.

وجاءت الجزائر في المرتبة الثانية، بإمدادات بلغت 0.349 مليون طن، تلتها موريتانيا بنحو 0.111 مليون طن، في حين تراجعت إمدادات نيجيريا إلى 0.075 مليون طن فقط.

وأبرمت شركة بوتاش (BOTAŞ) مؤخراً مجموعة من العقود طويلة الأجل التي تجمع بين الحجم والمدة والخيارات، بما في ذلك سلسلة من العقود مع العديد من الشركات، من بينها شركة وودسايد الأسترالية، بحجم يبلغ نحو 23 مليار متر مكعب.

ويمثّل وصول شحنة غاز مسال من أستراليا إلى تركيا حدثاً استثنائياً في مسارات التجارة العالمية، ويؤكد أن السوق التركية باتت قادرة على جذب شحنات بعيدة المدى، بفضل بُنيتها التحتية المتطورة ومرونتها التعاقدية.

https://attaqa.net/2026/02/23/%D8%B4%D8%AD%D9%86%D8%A9-%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8-%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3-%D9%88%D8%AA%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D8%A5

17 - مصارف لبنان تحذّر: السيولة لا تكفي لتنفيذ خطة التعافي وخطر الإفلاس قائم

خطة التعافي الحكومية تتجاوز قدرات القطاع المالي وسط تحذيرات من إفلاس بنوك وتأخر ردّ الودائع

نُشر 23:فبراير 2026 22:13

مصارف لبنان تحذّر: السيولة لا تكفي لتنفيذ خطة التعافي وخطر الإفلاس قائم

أنكورا: معظم البنوك غير قادرة على تنفيذ مدفوعات السنوات الأربع الأولى

تحذيرات من تحميل المصارف كلفة الخسائر، وسط دعوات لتحمّل الدولة ومصرف لبنان العبء الأكبر

المصدر:بلومبرغ

الخلاصة^

أفاد مستشار للبنوك اللبنانية بأن المصارف تفتقر للسيولة اللازمة لسداد ودائع المودعين وفق مقترح حكومي يهدف لسد فجوة مالية بقيمة 80 مليار دولار. مشروع

القانون يسمح باسترداد 100 ألف دولار على أربع سنوات، لكن البنوك تملك 7 مليارات دولار فقط من حقوق الملكية. صندوق النقد الدولي أبدى تحفظات على المشروع، محذراً من تصفية القطاع المصرفي.

*ملخص بالذكاء الاصطناعي. تحقق من السياق في النص الأصلي.

أفاد مستشارٌ للبنوك التجارية اللبنانية بأن الأخيرة تفتقر إلى السيولة اللازمة لسداد ودائع المودعين بموجب مقترح حكومي يهدف إلى سدّ فجوةٍ في النظام المالي تبلغ 80 مليار دولار، مما يعقّد المفاوضات الصعبة أصلاً الرامية إلى إنعاش الاقتصاد اللبناني.

قال فرناندو باتل، رئيس قسم الاستشارات الاستراتيجية العالمية في شركة "أنكورا" (Ankura)، التي استعانت بها المصارف المحلية لقيادة المفاوضات مع مصرف لبنان والحكومة: "تشير تحليلاتنا للسيولة إلى أن معظم المصارف لا تملك القدرة على تلبية المدفوعات المطلوبة خلال فترة السنوات الأربع الأولى."

خطة ردّ الودائع تصطدم بواقع السيولة

ينص مشروع القانون، الذي ينتظر موافقة البرلمان، على السماح للمودعين باستعادة ما يصل إلى 100 ألف دولار من ودائعهم على مدى أربع سنوات، على أن تدفع المصارف 40% من هذه المبالغ نقداً. وبحسب "أنكورا"، فإن هذا المبلغ يعادل 9 مليارات دولار من إجمالي 20 مليار دولار المطلوبة لتلك الفترة.

وأكدت الشركة أن "المشكلة الأساسية تكمن في أن مشروع القانون لا يتماشى مع الإمكانات الفعلية للقطاع المصرفي"، وتمتلك البنوك حوالي 7 مليارات دولار من حقوق الملكية.

تُحاول الحكومة، برئاسة رئيس الوزراء نواف سلام، مجدداً حلّ نزاعٍ طويل الأمد بين البنوك المحلية والحكومة والبنك المركزي حول أفضل السبل لتعويض الخسائر التي تكبّدها النظام المالي بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد عام 2019.

وكانت المصارف قد أودعت مليارات الدولارات لدى مصرف لبنان المركزي عقب إطلاق ما عُرف بـ"الهندسة المالية" في 2016، وهي آلية موّلت إنفاق الدولة مقابل جذب الودائع بأسعار فائدة مرتفعة. ومع تراجع التدفقات الأجنبية وانهيار ربط العملة، عجز

المصرف المركزي عن سداد التزاماته المقدّرة بنحو 80 مليار دولار، ما أدخل الطرفين في مواجهة مستمرة منذ ذلك الحين.

وتخلف لبنان عن سداد سندات يوروبوند بقيمة 30 مليار دولار تقريباً عام 2020، ما أدّى إلى عزله عن الأسواق الدولية ومعاناته من عجز مالي يُعادل ثلاثة أضعاف حجم اقتصاده.

تحفّظات صندوق النقد الدولي

بدوره، أبدى صندوق النقد الدولي، الذي يجري محادثات مع السلطات اللبنانية بشأن برنامج تمويلي، تحفظات على مشروع القانون، داعياً إلى تعديله بما يضمن احترام تسلسل أولوية المطالبات، وعدم تحميل المودعين الخسائر قبل المساهمين أو الدائنين من الفئات الأدنى.

ويشير التسلسل الهرمي القانوني للمطالبات إلى أن الخسائر يجب أن يتحملها المساهمون أولاً، ثم الدائنون، فالمودعون. إلا أن الصيغة الحالية للمشروع تنص على تقاسم الأعباء بين المصارف ومصرف لبنان والدولة.

وخلال زيارتها الأخيرة إلى لبنان، ذكرت بعثة صندوق النقد في لبنان أيضاً أن استراتيجية إعادة هيكلة البنوك يجب أن تتسق مع السيولة المتاحة في النظام المصرفي مع الإفراج التدريجي عن الودائع المصرفية.

وتتوقع الحكومة في مسودة القانون أيضاً تحويل الودائع المتبقية بعد الفترة الأولية إلى سندات مدعومة بأصول مرتبطة بالبنك المركزي. وابتداءً من السنة الخامسة، سيتلقى المودعون المؤهلون دفعات سنوية تعادل 2% من أرصدتهم القائمة، مع إلزام البنوك بتغطية 20% من هذه المدفوعات.

قال باتل: "لن تتمكن سوى عشرة بنوك من الوفاء بالتزاماتها في السنة الأولى، ولن يمتلك سوى ستة بنوك فقط السيولة الكافية للبقاء قادرة على الوفاء بالتزاماتها بعد السنة الرابعة."

وأضاف أن عدم الوفاء بهذه المدفوعات سيؤدي إلى إفلاس البنوك، مما قد يحرم ما يصل إلى نصف مليون مودع من استرداد أموالهم. وقد أقر رئيس الوزراء، الذي ساهم

في صياغة الخطة، بأنها "ليست مثالية"، وأكد أن حكومته مستعدة لتلبية مطالب صندوق النقد الدولي وسد أي ثغرات للمضي قدماً.

ارتفاع السندات وتحذيرات من تصفية القطاع المصرفي

شهدت السندات السيادية اللبنانية ارتفاعاً ملحوظاً عقب هذا المقترح، حيث وصلت إلى مستويات لم تشهدها منذ ما قبل التخلف عن السداد. ولم تبدأ الحكومة بعدُ محادثات مع حاملي السندات بشأن إعادة هيكلة الديون، وأكدت أنها لن تفعل ذلك إلا بعد إقرار ما يُسمى بقانون سد الفجوة .

لطالما جادل المقرضون بضرورة تحمل الدولة ومصرف لبنان الجزء الأكبر من الخسائر، محذرين من أن تحميل البنوك هذا العبء يُنذر بتصفية واسعة النطاق، وركود اقتصادي مطوّل، وتأخيرات إضافية في استرداد الودائع.

وقال باتل: "الدولة ومصرف لبنان هما الطرفان الرئيسيان المسؤولان عن الأزمة النظامية"، مضيفاً أن الدولة لا يمكنها التهرب من مسؤولياتها وإلقاؤها على عاتق البنوك، الأمر الذي سيؤدي إلى تصفية القطاع.

https://asharqbusiness.com/banks/120457/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AE%D8%B7%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85

18 - ملفات ثقيلة على مكتب المحافظ الجديد لـ"بنك الجزائر"

إيمان كيموش، 2026/02/24

الحيدوسي: أولويات ضبط التضخم وتحفيز النمو والحفاظ على الاحتياطي النقدي

بوغادي: إصلاحات حديثة وشمول مالي لتسريع الاستثمار ودعم الصيرفة الإسلامية

سلامي: تفكيك السوق الموازية وتحسين ملف المنحة السياحية ورفع قيمة الدينار

تتواجد على طاولة محافظ بنك الجزائر الجديد ملفات ثقيلة ومعقدة تتداخل فيها السياسة النقدية بالاقتصاد الوطني، حيث تشمل ضبط التوازنات النقدية الكبرى ومواصلة كبح جماح التضخم مع تحفيز النمو، والحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي،

ودعم الصادرات خارج المحروقات.

كما تشمل تفكيك السوق الموازية للعملة الصعبة، وتنظيم العلاقة مع الخزينة فيما يخص الاستدانة الداخلية، وتحسين تسيير ملف المنحة السياحية، ورفع قيمة الدينار الجزائري، إلى جانب إدماج السيولة المتداولة خارج القنوات الرسمية ضمن النظام المصرفي الرسمي، وتطوير أدوات تمويل جديدة مثل الصيرفة الإسلامية، والعمل على الخروج من القائمة الرمادية "غافي" لضمان الامتثال لمعايير الشفافية الدولية.

وفي سياق تحولات اقتصادية دقيقة، جاء تنصيب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لمحمد لمين لبو على رأس بنك الجزائر ليحمل أبعادا سياسية تتجاوز الطابع التقني البحت للمنصب، فالمرحلة الحالية تتسم بإرادة رسمية لإعادة ضبط بوصلة الاقتصاد الوطني، عبر تعزيز السيادة المالية، وتقليص التبعية للمحروقات، وفرض انضباط أكبر في إدارة الكتلة النقدية والعجز العمومي.

ومن هذا المنطلق، لا ينظر إلى المحافظ الجديد فقط كمسؤول نقدي، بل كأحد مهندسي المرحلة المقبلة في تجسيد رؤية الدولة لبناء اقتصاد متوازن، قادر على امتصاص الصدمات الخارجية ومواصلة مسار النمو.

فالرهانات المطروحة اليوم تتقاطع فيها السياسة بالنقد، والإصلاح البنكي بالاستقرار الاجتماعي، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالتضخم، والسوق الموازية للعملة، وتمويل الاستثمار، ويُفهم من هذا التعيين أن السلطة التنفيذية تسعى إلى ضخ نفس جديد في المؤسسة النقدية، من خلال اختيار إطار يجمع بين الخبرة البنكية والتسيير الصناعي والانفتاح الدولي، بما يسمح ببناء مقاربة شاملة تعالج الاختلالات الهيكلية وتدعم الثقة داخليا وخارجيا.

محمد لمين لبو... مسار مهني يجمع بين القطاعين المالي والصناعي

ويستند محمد لمين لبو إلى مسار مهني متنوع يجمع بين القطاع المالي والصناعي، فقد أشرف على إطلاق وحدة "إيكوزيوم" بمجمع "مدار" عندما كان مسيرا لها، في خطوة عكست توجها نحو تنويع النشاطات الصناعية وتعزيز القيمة المضافة، كما تولى تسيير فرع التعليب "أو أن بي" بمجمع "إيميتال"، إلى جانب ترؤسه مجلس إدارة الشركة الجزائرية القطرية للصلب، ما مكّنه من الإحاطة بتحديات الصناعات الثقيلة وسلاسل

التموين والتصدير.

كما شغل مناصب استراتيجية في الحوكمة، بصفته عضو مجلس إدارة في عدة شركات وطنية، من بينها "سيدار" والخطوط الجوية الجزائرية، وتُوج مساره البنكي بتوليه منصب المدير العام للبنك الوطني الجزائري، حيث راكم خبرة مباشرة في تسيير المؤسسات المالية العمومية، وكان أول مدير يشرف على إطلاق بنك الجزائر في السنغال، في تجربة شكلت خطوة نحو التوسع المصرفي خارج الحدود، قبل أن يتكفل مؤخرا بتسيير وبعث فروع بنوك جزائرية في باريس وليون ومرسيليا، ما يعكس بعداً دولياً في مساره المهني.

ويحمل لبو شهادة دكتوراه من جامعة ليون بفرنسا، كما شغل صفة أستاذ بجامعة عنابة، وهو ما يضفي على مساره بعدا أكاديميا يعزز مقاربته العلمية في معالجة الملفات الاقتصادية.

القانون النقدي والمصرفي حدد صلاحيات محافظ "بنك الجزائر" بوضوح ويعلّق الخبير الاقتصادي أحمد الحيدوسي في تصريح لـ"الشروق" بأن القانون النقدي والمصرفي رسم بوضوح مهام محافظ بنك الجزائر، وفي مقدمتها ضبط التوازنات الكبرى عبر التحكم في معدلات التضخم وتحفيز النمو في آن واحد. وأوضح أن المرحلة المقبلة تقتضي إيجاد معادلة دقيقة بين الكتلة النقدية المتداولة واحتياجات السوق الوطنية، بما يخلق توازنا يسمح بكبح جماح التضخم من دون التأثير سلباً على نسق النمو الذي تعول عليه الجزائر خلال السنوات القادمة.

ويضيف الحيدوسي أن التحكم في التضخم لا يعني فقط تقليص السيولة، بل يتطلب إدارة ذكية لأدوات السياسة النقدية، مثل نسب الفائدة وعمليات السوق المفتوحة، بما يسمح بامتصاص الفائض النقدي تدريجيا من دون خنق الاستثمار، ويرى أن الاستقرار السعري يمثل شرطا أساسيا لخلق مناخ أعمال واضح، يمكّن المؤسسات من التخطيط متوسط وبعيد المدى، ويشجع على توجيه الادخار نحو الاستثمار المنتج بدل المضاربة. كما شدد على أن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية أصبح ضرورة ملحة، خاصة في ظل المشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة. فنجاح برامج الإنعاش الاقتصادي يتطلب انسجاما بين توجهات الخزينة وبنك الجزائر، لتفادي ضغوط تضخمية إضافية

أو توسع غير مدروس في الكتلة النقدية.

ويؤكد أن الحفاظ على احتياطي نقد أجنبي مريح، عبر دعم الصادرات خارج المحروقات، سيمنح البنك المركزي هامش مناورة أوسع في إدارة سعر الصرف وحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية.

الخروج من القائمة الرمادية لـ"مجموعة العمل المالي" أبرز التحديات

من جهته، يرى الخبير حمزة بوغادي في إفادة لـ"الشروق" أن الرهان الحقيقي يكمن في مواصلة الإصلاحات البنكية بما يتماشى مع طموحات الدولة لبناء اقتصاد حديث، منظم ومستدام، مؤكدا أن الجزائر مطالبة بالتكيف مع متطلبات الصناعة المالية العالمية، لاسيما ما تعلق بمعايير الشفافية والامتثال الدولية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما ينعكس مباشرة على جاذبية النظام المصرفي الجزائري.

ويعتبر بوغادي أن تحديث المنظومة البنكية يجب أن يمر عبر رقمنة الخدمات، وتوسيع الشمول المالي، وإدماج الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك في الدورة الرسمية، فكلما توسعت قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي، زادت فعالية السياسة النقدية وتحسن مستوى تمويل الاقتصاد. كما أن تطوير وسائل الدفع الإلكتروني سيقلص من الاقتصاد الموازي ويعزز الشفافية.

وأضاف أن المحافظ الجديد مدعو إلى ابتكار أدوات تمويل جديدة، كالصيرفة الإسلامية ومنتجات التمويل الموجهة للمؤسسات الناشئة، بما يواكب التحولات الاقتصادية، ويرى أن تمكين البنوك من لعب دور أكبر في تمويل الاستثمار الخاص سيخفف الضغط على الخزينة العمومية، ويوفر بدائل حقيقية للاستدانة التقليدية، الأمر الذي يعزز الاستدامة المالية على المدى المتوسط.

تفكيك السوق السوداء للعملة الصعبة

أما الخبير أبو بكر سلامي، فاعتبر أن من أكثر الملفات المطروحة تعقيدا إزالة السوق الموازية للعملة الصعبة، التي باتت تؤثر على استقرار سعر الصرف وتخلق تشوهات في السوق.

وأكد أن فتح مكاتب صرف قانونية ومنظمة سيشكل خطوة أولى نحو امتصاص الطلب غير الرسمي، وتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، ما يساهم في استعادة الثقة

في القنوات البنكية.

كما دعا إلى إعادة النظر في تسيير ملف المنحة السياحية، عبر آليات أكثر مرونة وشفافية تستجيب للطلب الحقيقي للمواطنين، بما يقلل من لجوئهم إلى السوق الموازية.

ويرى أن إصلاح هذا الملف يرتبط أيضاً بتحسين عرض العملة الصعبة عبر تنويع مصادرها، وليس فقط عبر القيود الإدارية.

وأشار سلامي إلى أهمية تنظيم العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة فيما يخص الاستدانة الداخلية، مؤكداً أن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو الإفراط في تمويل العجز قد ينعكس سلباً على الاستقرار النقدي، لذلك، فإن أي تمويل للخزينة يجب أن يكون مضبوطاً بسقوف ومعايير واضحة تحافظ على التوازنات الكبرى.

وختم بالتأكيد على أن رفع قيمة الدينار لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاحات اقتصادية عميقة تعزز الإنتاج الوطني وتدعم الصادرات. كما أن ضخ السيولة المتواجدة خارج البنوك ضمن القنوات الرسمية سيمنح الجهاز المصرفي قدرة أكبر على التمويل، ويساعد في الحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي، باعتباره صمام أمان الاقتصاد الوطني وضمانة لاستقراره في مواجهة التقلبات الدولية.

https://www.echoroukonline.com/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%AB%D9%82%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%80

19 - "التربية والتعليم العالي": الدراسة عن بعد من الاثنين حتى الأربعاء

المصدر: محمد ابراهيم – دبي، التاريخ 28 :فبراير 2026

أعلنت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي عن تحويل نظام الدراسة مؤقتاً إلى التعليم عن بُعد في جميع المؤسسات التعليمية على مستوى الدولة، وذلك ابتداءً من يوم الاثنين الموافق 2 مارس المقبل وحتى يوم الأربعاء 4 مارس ، ضمن إجراءات تنظيمية تهدف إلى ضمان استمرارية العملية التعليمية بكفاءة ومرونة.

ويشمل القرار الطلبة وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في المدارس الحكومية والخاصة إضافة إلى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حيث سيتم تنفيذ العملية

التعليمية عبر المنصات الرقمية المعتمدة، بما يضمن استمرار تقديم المحتوى الأكاديمي دون انقطاع مع الحفاظ على جودة المخرجات التعليمية.

وأكدتا أن هذا الإجراء يأتي في إطار نهج استباقي يعكس جاهزية المنظومة التعليمية في الدولة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات المختلفة، مستندة إلى بنية رقمية متطورة وخبرات تراكمية اكتسبتها المؤسسات التعليمية خلال السنوات الماضية في مجال التعليم الذكي والتعلم الإلكتروني.

وأوضحتا أن فترة التعليم عن بُعد ستخضع لتقييم مستمر خلال أيام الأسبوع، على أن تتم إعادة النظر في الوضع الراهن واتخاذ القرار المناسب بشأن العودة إلى الدراسة الحضورية أو تمديد العمل بالنظام الحالي، وذلك وفق المستجدات ومتطلبات المرحلة. وشددتا على أهمية التزام الطلبة والمعلمين بالجداول الدراسية والتعليمات التنظيمية المعلنة، داعية أولياء الأمور إلى دعم أبنائهم لضمان تحقيق أقصى استفادة تعليمية خلال فترة التعلم عن بُعد.

ويعكس القرار حرص حكومة دولة الإمارات على تحقيق التوازن بين استمرارية التعليم والحفاظ على كفاءة المنظومة التعليمية، بما ينسجم مع رؤيتها الاستراتيجية الرامية إلى تطوير نموذج تعليمي مرن ومستدام قادر على مواجهة مختلف الظروف والتحديات المستقبلية

https://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2026-02-28-1.2020428

20 - السعودية تبني ممراً تجارياً بديلاً للخليج مع تعطل مضيق "هرمز"

إطلاق مبادرة "المسارات اللوجستية" لربط موانئ الساحل الغربي للمملكة بشبكة من الممرات البرية تمتد نحو دول المنطقة، نُشر 12:مارس 2026 21:39

البحر الأحمر قد يتحول لبوابة رئيسية لتجارة الخليج بدلاً من مجرد مخرج بديل للنفط

استثمرت المملكة خلال السنوات الماضية مليارات الدولارات لتطوير الموانئ، وإنشاء مناطق لوجستية

موانئ البحر الأحمر السعودية تمتلك طاقة استيعابية كبيرة غير مستغلة بالكامل

ميناء جدة الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية.. تتجاوز الطاقة الاستيعابية لموانئ المملكة على البحر الأحمر 18.2 مليون حاوية قياسية سنوياً - المصدر: بلومبرغ

المصدر: الشرق

تتحرك السعودية لبناء مسار بديل للتجارة الإقليمية قد يعيد رسم خريطة تدفقات البضائع في الشرق الأوسط، بينما تتصاعد الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، وما رافقها من اضطراب حاد في الملاحة عبر الخليج العربي وإغلاق لمضيق "هرمز" أمام جزء كبير من حركة الشحن العالمية.

فقد أعلن وزير النقل والخدمات اللوجستية صالح الجاسر، اليوم الخميس، إطلاق مبادرة "المسارات اللوجستية" التي تربط موانئ الساحل الغربي للمملكة بشبكة من الممرات البرية والجمركية تمتد نحو دول الخليج والأسواق الإقليمية، في خطوة تهدف إلى ضمان استمرار حركة الإمدادات في ظل المخاطر المتزايدة التي تواجه الملاحة في الخليج.

المبادرة، التي أُطلقت من ميناء جدة الإسلامي بالتكامل مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، لا تبدو مجرد مشروع لتحسين الخدمات اللوجستية، بل تعكس تحوّلاً استراتيجياً في كيفية تعامل المنطقة مع أحد أخطر الاختناقات البحرية في العالم.

ونقل بيان من الوزارة عن الجاسر قوله إن "البرنامج يهدف إلى ضمان استقرار خطوط التجارة مع الأسواق الإقليمية والعالمية بكل سلاسة وموثوقية."

الحرب تعيد إحياء سيناريو كابوس "هرمز"

يمر عبر مضيق هرمز في الظروف الطبيعية نحو خُمس تجارة النفط البحرية في العالم، إضافة إلى جزء كبير من تجارة السلع والبضائع المتجهة إلى اقتصادات الخليج.

لكن مع تصاعد الحرب، وتعرض منشآت طاقة وسفن لهجمات، وارتفاع أقساط التأمين البحري، بدأت شركات الشحن تتجنب الإبحار عبر المضيق، بينما تقلصت حركة الناقلات بشكل كبير.

هذا التطور وضع اقتصادات الخليج أمام معضلة لوجستية: كيف يمكن استمرار تدفق السلع والبضائع إذا أصبح الطريق البحري الرئيسي غير آمن؟

الجواب السعودي يتمثل في تحويل البحر الأحمر إلى بوابة بديلة لتجارة الخليج العربي.

جسر تجاري عبر الأراضي السعودية

الفكرة الأساسية للمبادرة تقوم على إنشاء ممرات لوجستية متكاملة تسمح بوصول البضائع إلى موانئ البحر الأحمر مثل: ميناء جدة الإسلامي، وميناء الملك عبدالله، وميناء ينبع التجاري. ثم نقلها عبر شبكة الطرق الواسعة إلى الأسواق الخليجية.

بعبارة أخرى، تتحول السعودية إلى جسر بري للتجارة يسمح للبضائع القادمة من آسيا أو أوروبا بالوصول إلى الخليج دون المرور عبر مضيق "هرمز."

ويمكن للبضائع أن تصل عبر قناة السويس إلى البحر الأحمر، ثم تُفرغ في الموانئ السعودية قبل نقلها بالشاحنات أو الطائرات إلى وجهاتها النهائية.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

تملك السعودية عدة مسارات برية لنقل البضائع من مينائي 'جدة الإسلامي' و'الملك عبد الله' - الشرق

قدرات الموانئ السعودية تمنحها أفضلية

الميزة الأساسية لهذا السيناريو أن موانئ البحر الأحمر السعودية تمتلك طاقة استيعابية كبيرة غير مستغلة بالكامل.

تتمتع موانئ المملكة على ساحل البحر الأحمر بطاقة استيعابية تتجاوز 18.2 مليون حاوية قياسية سنوياً، بما يعزز قدرتها على دعم حركة التجارة الدولية واستيعاب التحولات في مسارات سلاسل الإمداد العالمية.

فميناء جدة الإسلامي، أحد أهم الموانئ على طريق التجارة بين آسيا وأوروبا، قادر على التعامل مع ملايين الحاويات سنوياً، بينما يوفر ميناء الملك عبدالله قدرة إضافية كبيرة لمعالجة الشحنات.

هذا يعني أن المملكة قد تكون من الدول القليلة في المنطقة القادرة على امتصاص صدمة تحول مفاجئ في مسارات التجارة.

تجاوز "هرمز" من النفط إلى التجارة

لفترة طويلة، ركزت السعودية على بناء بنية تحتية لتجاوز مضيق "هرمز" في صادرات النفط .فخط الأنابيب شرق–غرب ينقل النفط من شرق المملكة على الخليج إلى غربها على البحر الأحمر، ما يسمح بتصديره حتى في حال إغلاق المضيق.

لكن المبادرة الجديدة توسع الفكرة لتشمل التجارة بأكملها، وليس فقط الطاقة. فبدلاً من أن يكون البحر الأحمر مجرد مخرج بديل للنفط، قد يتحول إلى بوابة رئيسية للتجارة الخليجية.

اختبار حقيقي للطموحات اللوجستية السعودية

يتزامن هذا التحول مع استراتيجية السعودية الأوسع للتحول إلى مركز لوجستي عالمي ضمن رؤية 2030.

أطلق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان "المخطط العام للمراكز اللوجستية" في 2023، والذي يهدف إلى تطوير 59 مركزاً لوجستياً بمساحة تزيد عن 100 مليون متر مربع بحلول عام 2030. يستند مسعى الرياض لتعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي إلى موقعها الجغرافي الذي يربط قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

تبلغ قيمة الخطة الاستثمارية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية خلال الفترة ما بين 2023 و2034 نحو 1.6 تريليون ريال (427 مليار دولار)، عبر شراكات مع القطاع الخاص وعدد من الدول، وفق تصريحات سابقة لوزير النقل والخدمات اللوجستية صالح الجاسر لـ"الشرق".

واستثمرت المملكة خلال السنوات الماضية مليارات الدولارات لتطوير الموانئ، وإنشاء مناطق لوجستية، ورقمنة الإجراءات الجمركية، وتحسين شبكة النقل البري.

لكن الحرب الحالية قد تكون أول اختبار حقيقي لهذه البنية التحتية. حيث إن نجاح الممرات اللوجستية في الحفاظ على تدفق التجارة رغم اضطرابات الخليج، سيعني

خروج السعودية من الأزمة ليس كقوة طاقة فحسب، بل أيضاً كمركز عبور رئيسي للتجارة في الشرق الأوسط.

إعادة رسم خريطة التجارة الإقليمية

الأثر المحتمل لهذا التحول يتجاوز مجرد إدارة أزمة مؤقتة. فإذا استمر خطر الملاحة في مضيق "هرمز" لفترة طويلة، قد تبدأ شركات الشحن والتجارة بإعادة تصميم سلاسل الإمداد في المنطقة.

وفي هذه الحالة، قد يتحول البحر الأحمر إلى المسار الأكثر أماناً للتجارة المتجهة إلى الخليج. وهو ما يعني أن المملكة قد تصبح العقدة اللوجستية الأساسية التي تربط الخليج بالاقتصاد العالمي.

وفي قلب واحدة من أخطر الأزمات الجيوسياسية في المنطقة منذ عقود، قد تكون السعودية بصدد بناء طريق تجاري جديد يعيد تشكيل حركة التجارة في الشرق الأوسط.

https://asharqbusiness.com/economics/123610/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%85%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B9%D8%B7%D9%84-%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2/

21 - أكبر مصافي النفط في الخليج العربي.. بعد إحباط الهجوم على رأس تنورة من حيث الطاقة التكرير

وحدة أبحاث الطاقة - أحمد عمار، 2026-03-02

باتت أكبر مصافي النفط في الخليج العربي اليوم في صدارة خط المواجهة الجيوسياسي، لتتحول من قلاع لإنتاج الوقود إلى أهداف إستراتيجية تحت نيران الحرب الراهنة.

ففي تمام الساعة 07:04 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة تعرّضت مصفاة رأس تنورة التابعة لأرامكو السعودية لأضرار محدودة، إثر سقوط شظايا ناجمة عن اعتراض

طائرتين مسيرتين، ما أسفر عن اندلاع حريق محدود تمت السيطرة عليه داخل نطاق المصفاة دون أي تأثير في إمدادات الوقود.

هذه الأضرار ليست مجرد حادث عابر، بل هي إنذار مبكر لاهتزاز أمن الإمدادات العالمية الذي بات رهينة لسلامة هذه المنشآت العملاقة؛ إذ إن أي اضطراب بأكبر مصافي النفط في الخليج يمهد لأزمة وقود عالمية.

وفي هذا السياق، ترصد وحدة أبحاث الطاقة (مقرها واشنطن) أكبر مصافي تكرير النفط في الخليج من حيث طاقة التكرير، التي تبرهن على تحول المنطقة إلى لاعب إستراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه في منظومة أمن الطاقة العالمية.

قائمة أكبر مصافي النفط في الخليج العربي

تستند الأهمية الإستراتيجية للمنطقة في أسواق المشتقات النفطية إلى قدرات تكريرية ضخمة تضع أكبر مصافي النفط في الخليج العربي في قلب سلاسل الإمداد العالمية، وهذه قائمة الـ5 الكبار:

الرويس الإماراتية 837 :ألف برميل يوماً.

الزور الكويتية 615 :ألف برميل يوماً.

رأس تنورة السعودية 550 :ألف برميل يوماً.

ساتورب السعودية 460 :ألف برميل يوماً.

ميناء عبدالله الكويتية 454 :ألف برميل يوماً.

يحتضن مجمع الرويس الإماراتي أكبر مصافي النفط في الخليج العربي وأيضاً في الدول العربية كلها، كما يوضح الإنفوغرافيك الآتي:

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

ويُعد الرويس واحداً من أضخم المجمعات التكريرية المتكاملة عالماً بقدرة تزيد على 830 ألف برميل يوماً، ويتوزع الإنتاج بين مصفاتي (الرويس-شرق) و(الرويس-غرب)، لتوفير منتجات إستراتيجية متنوعة مثل غاز النفط المسال، والبنزين الخالي من الرصاص، والديزل، والنافثا، ووقود الطائرات.

وبحسب بيانات وحدة أبحاث الطاقة، فقد ارتفع متوسط صادرات الإمارات من الخام ومشتقاته إلى 4.50 مليون برميل يوماً في عام 2025.

وفي هذا الإطار، واصلت الأسواق الآسيوية هيمنتها على وجهات الصادرات الإماراتية، بقيادة اليابان والصين، وهو ما يبرهن على عمق الارتباط بين استقرار الإمدادات الخليجية وأمن الطاقة في القوى الاقتصادية الكبرى، وفقاً للرسم البياني الآتي:

مصفاة الزور الكويتية

في المرتبة الثانية، تأتي مصفاة الزور الكويتية ضمن أكبر مصافي النفط في الخليج العربي بطاقة تكريرية 615 ألف برميل يوماً.

وتنفرد المصفاة باحتضان أكبر مجمع عالمي لإزالة الكبريت، ما يمنحها مرونة في إنتاج زيت الوقود البيئي والديزل ووقود الطائرات الذي يُصدّر لأكثر من 30 دولة حول العالم.

وقد أسهم هذا الزخم التشغيلي في تعافي صادرات النفط الكويتي (خام ومشتقات) خلال عام 2025، لتسجل متوسط 2.01 مليون برميل يوماً، مدفوعة ببدء التخلص التدريجي من قيود خفض الإنتاج الطوعي لمجموعة الـ8 الأعضاء في تحالف أوبك+، إلى جانب زيادة صادرات المشتقات.

وتصدرت الصين قائمة كبار المستوردين، ما يؤكد محورية الدور الكويتي في تأمين احتياجات أقطاب الصناعة في القارة الآسيوية، بحسب بيانات وحدة أبحاث الطاقة الآتية:

مصفاة رأس التنورة السعودية

في المرتبة الثالثة تأتي مصفاة رأس تنورة، جوهرة التاج في منظومة تكرير أرامكو السعودية وأكبر مصافيها بطاقة تكريرية تبلغ 550 ألف برميل يوماً.

وتكتسب المصفاة رمزية تاريخية استثنائية لكونها قاطرة قطاع التكرير في المنطقة منذ انطلاق عملياتها عام 1945، لتتحول على مدار 8 عقود إلى مركز لوجستي عالمي يغذي الأسواق الدولية بالمشتقات النفطية عالية الجودة.

وقد سلط الحادث -الذي شهدته المصفاة اليوم- الضوء على الأهمية الإستراتيجية القصوى لهذه المنشأة؛ إذ إن أي تأثر في عملياتها التشغيلية لا يمس الإمدادات المحلية فحسب، بل يمتد أثره مباشرة إلى أمن الطاقة العالمي.

وفي المرتبة الرابعة حلّت مصفاة "ساتورب SATORP" بطاقة تكريرية تبلغ 460 ألف برميل يوماً، وتمتلكها أرامكو السعودية بنسبة 62.5% بالتعاون مع شركة توتال إنرجي الفرنسية.

وعلى صعيد حركة التجارة الدولية قفزت صادرات السعودية من النفط الخام ومشتقاته المنقولة بحراً بنسبة 6% خلال عام 2025 لتصل إلى 7.41 مليون برميل يوماً.

وبحسب بيانات وحدة أبحاث الطاقة، أحكمت الأسواق الآسيوية قبضتها على قائمة كبار المستوردين بحصة تجاوزت 46%، بقيادة الصين، وفقاً لما يرصده الرسم أدناه:

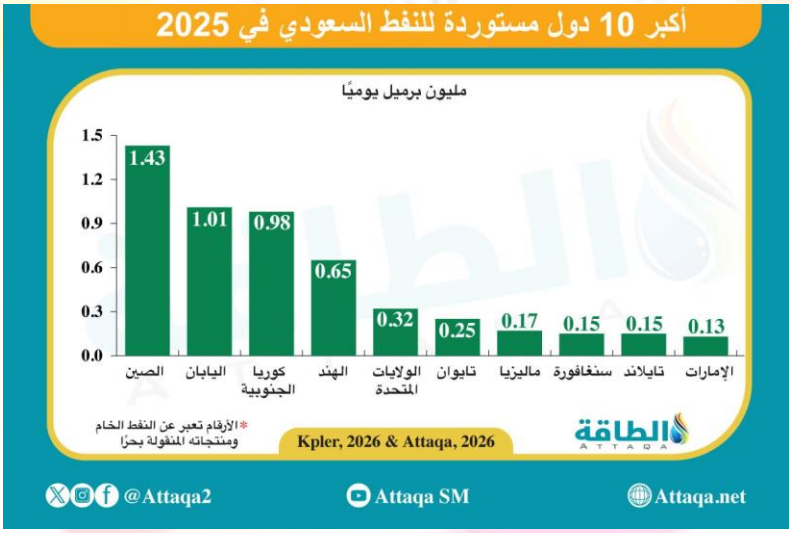

مصافٍ أخرى لتكرير النفط في الخليج

خامساً بقائمة أكبر مصافي النفط في الخليج العربي جاءت مصفاة ميناء عبدالله الكويتية بطاقة 454 ألف برميل يوماً، التي تمثل ركيزة تاريخية في الصناعة الوطنية منذ عام 1958.

وتكتمل لوحة التفوق الخليجي في قطاع التكرير بكيانات إستراتيجية أخرى، إذ تؤدي السعودية دوراً محوراً عبر مجموعة من المصافي الأخرى.

وتتقدمها مصفاة "ياسرف" (شراكة أرامكو وسينوبك الصينية) بطاقة 430 ألف برميل يوماً، ومصفاة جازان الأحدث على ساحل البحر الأحمر بطاقة 400 ألف، ومصفاتا "سامرف" و"بترورابغ" بطاقة 400 ألف برميل يوماً لكل منهما.

كما تبرز دولة قطر بصفتها لاعباً محوراً في صناعة التكرير بطاقة إجمالية تبلغ 430 ألف برميل يوماً، تقودها مصفاة لفان بقدرة 306 آلاف برميل يوماً، وتُعد أهم مرافق معالجة المكثّفات، ومصفاة مسيعيد بقدرة 137 ألف برميل يوماً.

https://attaqa.net/2026/03/02/%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF

22 - بديل للخليج؟ الجزائر وليبيا في سباق تعويض إمدادات الطاقة

من كتابة محمد فرحان (أ ف ب)

أعادت حرب إيران وتأثيرها على أسواق الطاقة تسليط الضوء على الجزائر وليبيا كخيارين لتعويض نقص الإمدادات. ولكن هل هما قادرتان على سد الفجوة سريعا في ظل تصاعد أزمة هرمز؟

يرى خبراء أن ليبيا يمكنها زيادة استخراجها وصادراتها من النفط لتعويض تراجع إنتاج الخليج، لكن عدم الاستقرار السياسي والأمني يظل العقبة الرئيسية Hussein © Malla/AP Photo/picture alliance.

أعادت حرب إيران وما تبعها من اضطراب في أسواق الطاقة تسليط الضوء على ليبيا والجزائر كبديلين محتملين لتعويض نقص إمدادات النفط والغاز.

بيد أن خبراء يؤكدون أنّ قدرة البلدين على سد الفجوة تبقى محدودة على المدى القريب؛ إذ دفعت ضربة الملاحة في مضيق هرمز وتعطل منشآت نفطية بأسعار الطاقة إلى الارتفاع.

وعلى خلاف قطر التي تنقل غازها المسال عبر البحر، تعتمد الجزائر التي تعد أكبر مصدر للغاز في إفريقيا، على خطي الأنابيب هما أنبوب "ترانسميد" نحو إيطاليا و"ميدغاز" نحو إسبانيا.

ويرى الخبير لدى "إي واي (EY)" معز عجمي أن الخطين المؤلفين من أجزاء برّية وأخرى تحت مياه البحر المتوسط يوفران "ميزة كبيرة" لكونهما يقعان "خارج مدى الطائرات المسيّرة والصواريخ الإيرانية وصواريخ حزب الله" الموالي لطهران.

ويوافق خبراء آخرون هذا الرأي، لكن مع الأخذ في الاعتبار أن هذين الخطين المخصصين لتزويد إيطاليا وإسبانيا بالغاز، يعملان بأقصى طاقتهما تقريبا.

ويقول جيف بورتر من مكتب "نورث أفريكا ريسك كونسالتينغ" لوكالة فرانس برس إن الخطين يوفران "بديلا ممتازا من حيث الأمان وأقساط التأمين"، لكنهما يواجهان "قيودا هيكلية."

ويوضح "ليست لترانسميد أي قدرة إضافية"، في حين أن طاقة "ميدغاز" قابلة للزيادة "ربما بمليار متر مكعب سنويا."

هل تكون بديلا؟ ومنذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا مطلع العام 2022 وقرار الاتحاد الأوروبي وقف استيراد الغاز الروسي، يلفت عجمي الى أن الجزائر أصبحت موردا رئيسيا لأوروبا "وركنا أساسيا في إستراتيجيتها لتنويع مصادر الطاقة." وتضم قائمة الزبائن الأوروبيين الكبار للجزائر، ألمانيا وفرنسا، وهي لا تزال تملك هامشا لزيادة صادرتها من الغاز الطبيعي المسال.

وبدأت شركة سوناطراك الوطنية في "رفع القدرة التشغيلية لمصانع تسييل الغاز للاستفادة من الأسعار المرتفعة" للشحنات المخصصة للتسليم على الأمد القصير، بحسب عجمي الذي يؤكد أن الشركة "قد تعيد توجيه كميات نحو الأسواق الأوروبية والآسيوية."

وأعلن وزير أمن الطاقة الإيطالي جيلبرتو بيتشيتو فراتين أنه "يجري مناقشات مباشرة" مع الجزائر وأذربيجان والولايات المتحدة في محاولة للتعويض عن نقص إمدادات الغاز الطبيعي المسال من قطر التي كانت توفر 20 في المئة من حاجات روما.

ورغم أنها تتمتع باحتياطات مثبتة ضخمة تتجاوز 4500 مليار متر مكعب، ليس في مقدور الجزائر أن تكون بديلا من قطر. ويوضح عجمي "تعويض قطر التي يفوق إنتاجها إنتاج الجزائر بضعفين (200 مليار متر مكعب سنويا مقابل 100 مليار)، ليس واقعياً على المدى القصير من دون استثمارات ضخمة."

ويشير بورتر من جهته الى أن "الجزائر لا تملك احتياطات إنتاج كافية لتكون بديلا من الكميات المفقودة من قطر."

على عكس قطر التي تشحن غازها المسال بحريا، تعتمد الجزائر وهي أكبر مصدر للغاز في إفريقيا، على خطَي أنابيب رئيسيين هما© Fethi Belaid/AFP/Getty Images

ماذا عن ليبيا؟

وأطلقت الجزائر خطة استثمارية طموحة تراوح قيمتها بين 50 و60 مليار دولار لتعزيز أعمال الاستكشاف وتحديث بنيتها التحتية في مجال الطاقة، وتأمل برفع انتاجها من الغاز إلى 200 مليار متر مكعب بحلول سنة 2030.

وسيمرّ هذا الجهد أيضا عبر استغلال حقول الغاز الصخري في مناطق صحراوية بجنوب البلاد، بحسب عجمي الذي يؤكد أنها "من الأكبر في العالم... وورقة إستراتيجية كبرى" في يد الجزائر التي تتفاوض مع المجموعتين الأمريكيتين "شيفرون" و"إكسون موبيل" لتقدّما رؤوس أموالهما وخبرتهما التكنولوجية.

لكن بورتر يقول إن هذه المباحثات لم تحقق تقدما كافيا، وسيتطلب الأمر "في أحسن الأحوال أربع أو خمس سنوات" لرصد زيادة ملحوظة في الكميات.

وعلى صعيد النفط، تصدر الجزائر ما يقارب مليون برميل يوميا، لكن زيادة الإنتاج "مرهونة باكتشاف حقول جديدة"، بحسب عجمي.

إضافة الى الجزائر، تبرز ليبيا كدولة في المنطقة تتمتع بأكبر احتياطات للنفط في إفريقيا (نحو 48,4 مليار برميل) وبموارد قوية في مجال الغاز.

ويرى عجمي أن ليبيا "يمكنها زيادة استخراجها وصادراتها للتعويض جزئيا عن تراجع إنتاج الخليج"، لكن "عدم الاستقرار السياسي والأمني يظل عائقا رئيسيا" ويحول دون أن توفر طرابلس بديلا آنيا للخام.

ويضيف أنه رغم زيادة الانتاج الى 1,4 مليون برميل يوميا، وهو مستوى "غير مسبوق" خلال العقد الماضي، سيستغرق بلوغ الهدف الرسمي البالغ مليوني برميل "سنوات أخرى" من الاستثمار "في البنى التحتية وأعمال الحفر والأمن."

تحرير: ف.ي الكاتب: محمد فرحان (أ ف ب)

بديل للخليج؟ الجزائر وليبيا في سباق تعويض إمدادات الطاقة

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة، أرسل لكم

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/571

قضايا الاقتصادات العربية – مصر، الجزائر، السعودية، الكويت، الغاز

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 13 نيسان، 13 April 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير: http://almustshar.sy/archives/14868

M E A K Weekly Economic Report No. 571/2026,

Issues in Arab economies – Egypt, Algeria, Saudi Arabia, Kuwait, Gas

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: